المقدمة

تطرح هذه الدراسة إشكالية الحكم على ماضي المسلمين، واتخاذه منطلقا لوحدتهم في الحاضر والمستقبل، وتحديدا الخلاف بين الفرق والمذاهب العقدية، المعروفة اليوم بـ الطوائف الإسلامية في تقييم الجيل الأول من أجيال هذه الأمة، ألا وهو جيل الصحابة، ولما كانت النظرة إلى الصحابة عقيدة من العقائد الدينية عند المسلمين، فإن من الضروري إبرازها في إطار دراسات عقدية– حديثية، وتاريخية، تظهر عملية التكامل بين هذه العلوم الثلاثة: العقيدة، والحديث، والتاريخ، للكشف عن الحقيقة، ونفض الغبار عنها، وبناء هرم الوحدة الشامخ على قواعدها المتينة.

ولا يخفى أن مكتبة التاريخ تضم كنوزا ثمينة، ومعادن نفيسة، وان على من أراد استخراج سبائكها تخليصها من التراب العالق بها، ومن رام قطف زهر حدائقها أن يحذر أشواكها.

أترى الشوك في الورود وتعمى أن ترى فوقه الندى إكليلا؟

وتثير بعض الكتب التاريخية الجدل بين الباحثين؛ لما تحتويه من أخبار تاريخية كثير منها ظاهر البطلان، وبعضها مشكوك فيه، يحتاج إلى بحث و اجتهاد لتمييز صحيحها من سقيمها، ولما يكتنف مؤلفيها من غموض و شكوك؛ ولهذا فقد سعينا لتقديم دراسة نقدية عامة للكتب التاريخية، بقصد الكشف عن جوانب من أخطائها ونقائصها، و التعرف على مؤلفيها الحقيقيين، وبيان انعكاس عمليات غربلة التاريخ، وتنقيته من الدخيل، في الكشف عن حقائق التاريخ الإسلامي، وتحليل أحداثه، وتقييم أعلامه، وتثمين جهودهم، وتقدير ما قدموه من خدمات لأمتهم والبشرية جمعاء، وقد تضمن البحث ثلاثة عناصر عقدنا لكل منها مبحثا، وهي:

المبحث الأول : النقد الخارجي للكتب التاريخية.

المبحث الثاني : النقد الداخلي للكتب التاريخية .

المبحث الثالث : تحقيق نسبة الكتب التاريخية إلى مؤلفيها.

المبحث الأول : النقد الخارجي للكتب التاريخية :

النقد الخارجي للكتب التاريخية هو نقد أسانيدها، والسند هو سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث واحداً عن الآخر حتى يبلغوا به إلى قائله. قال ابن المبارك : "الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لذهب الدين، ولقال من شاء ما شاء" (١) .

وقال أيضا: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم (٢) . وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟!. وعباراتهم في هذا المعنى كثيرة ومشهورة.

وبعد تدوين السنة النبوية بأسانيدها في الكتب المشهورة، وتداول تلك الكتب بين الناس، أصبحت هي العمدة في نقل الحديث النبوي، وصار العلماء ينقلون عن تلك الكتب مع حذف الإسناد، فأصبح طالب العلم محتاجا إلى الكشف عن تلك الأحاديث من مصادرها الأصلية، ليدرس أسانيدها ويعرف درجة تلك الأحاديث المجردة من الأسانيد، ومن هنا نشأ ما يعرف بـ «تخريج الحديث» وفق الاصطلاح الشائع في الأزمنة المتأخرة.

وان من الضروري توظيف علوم مصطلح الحديث في فحص أسانيد الكتب التي أرخت لعصر الصحابة؛ لما أثاره المغرضون والسذج من غبار حول أحداث وأسماء ارتبطت بوجدان المسلمين، فمن الواجب والحالة هذه تخصيص دراسات عن أسانيد كل كتاب من الكتب التي تعد مصادر أصلية لتاريخ أعظم جيل عرفه الوجود، ألا وهو جيل الصحابة.

النقد الخارجي لكتاب تاريخ

كتاب الإمامة و السياسة المنسوب إلى المؤرخ عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، من الكتب التي تضمنت طعنا صريحا وخفيا بالصحابة الكرام، عالج هذا الكتاب موضوع رئاسة الدولة الإسلامية منذ عصر الرسول –صلى الله عليه وسلم– وعهد الأمويين والعباسيين إلى عهد هارون الرشيد، والشؤون الإدارية وتأثرها بالفتن

وما يلحق بهذا، وهو المثال التطبيقي الذي سندرس أسانيده دراسة نقدية في هذه السطور :

اعتمد المؤلف في كتابة تاريخه على راويين اثنين صرّح بالتحديث عنهما سماعا ، الأول هو : سعيد بن كثير بن عفير المصري (ت٢٢٦هـ) ، و قد اعتمد عليه اعتمادا أساسيا في تدوين كتابه ، فمعظم أخباره رواها عنه . والثاني هو : ابن أبي مريم ، اعتمد عليه بدرجة أقل بكثير من الأول . وفي اعتماده عليهما لم يُكثر من ذكر أسانيد الأخبار التي رواها عنهما ، وقد ذكر بعضها في خمسة مواضع [٣] ، واكتفى في الغالب بقوله : ((قال : و ذكروا))[٤] .

ففيما يخص الإسناد الأول فقد ذكره المؤلف بقوله : "عن ابن أبي مريم ، قال : حدثنا العرياني ، عن أبي عون بن عمرو بن تيم الأنصاري رضي الله عنه" [٥] . ويُعتبر المؤلف أول رجال الإسناد لأنه عنعن بقوله : عن ابن أبي مريم ، وبما أن الكتاب منسوب إلى ابن قتيبة ، فيجب ذكر حاله على ضوء ميزان الجرح و التعديل ، فهو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ولد سنة ٢١٣هجرية ، كان على مذهب السلف ، سكن بغداد وروى فيها مؤلفاته إلى حين وفاته سنة ٢٧٦هجرية ، و لا يُوجد من بين شيوخه– الذين روى عنهم– ابن أبي مريم [٦] .

وأما الراوي الثالث ، وهو ابن أبي مريم ، فإن المؤلف ذكر اسمه ناقصا مُبهما ، فكان عليه أن يُميزه ، لأنه توجد جماعة من الرواة يُعرفون بابن أبي مريم ، كسعيد بن أبي مريم ، وصالح بن أبي مريم ، وعبيد بن أبي مريم ، ومالك بن أبي مريم [٧] . لكن الراجح أنه يُقصد الأول ، وهو أبو محمد سعيد بن أبي مريم المصري (١٤٤–٢٢٤هـ) ، سكن مصر ، وكان ثقة . ولا يُوجد من بين شيوخه من يُعرف بالعرياني ، ولم يُذكر أن ابن قتيبة من بين الذين رووا عنه [٨] ، علما بأنه من المستبعد أن يروي ابن قتيبة المولود سنة ٢١٣ هجرية ، عن ابن أبي مريم المتوفى سنة ٢٢٤ للهجرة ، فكان لابن قتيبة ١١ سنة عندما تُوفي ابن أبي مريم المصري ، هذا فضلا

على أن ابن قتيبة لم يُذكر أنه رحل إلى مصر لطلب العلم و لا إلى غيرها ، فقد أمضي حياته ببغداد وفيها تُوفي [٩] .

وأما الراوي الثالث – وهو العرياني– فالمؤلف لم يُميزه وتركه مُبهما ، ولم أعثر إلا على راوٍ واحد يحمل اسم : العرياني، وهو : مسلم بن مخراق العرياني ، من التابعين روى عن بعض الصحابة [١٠] . فالراوي الذي ذكره المؤلف إما أنه مجهول ، وإما أنه هو مسلم بن مخراق العرياني ، فهو إذاً من التابعين لم يلحق به ابن أبي مريم المولود سنة ١٤٤هـ ، ولا يُوجد من بين شيوخ ابن أبي مريم شيخ يُعرف بالعرياني [١١] ، فالإسناد بينهما منقطع .

والراوي الرابع ، هو: أبو عون بن عمرو بن تيم الأنصاري ، ويظهر من كلام المؤلف أن هذا الراوي كان شاهد عيان لما رواه وهو صحابي، لذا ترضى عنه بقوله : (رضي الله عنه) ؛ لكنني بحثت كثيرا فلم أعثر على صحابي ، ولا على تابعي يحمل ذلك الاسم ، لكني عثرتُ على راوٍ الراجح أنه هو المعني ، واسمه الكامل هو : أبو عون عمرو بن عمرو بن عون بن تميم الأنصاري، ذكره ابن حجر العسقلاني ، وقال : إنه مجهول [١٢] .

وبذلك يتبين من دراستنا للإسناد الأول ، إنه إسناد غير صحيح ، لانقطاعه بين الراوي الأول والثاني ، وبين الراوي الثاني والثالث ، وأما الراوي الرابع فهو مجهول ، لا تُقبل روايته في ميزان الجرح والتعديل .

وأما الإسناد الثاني ، فقد ذكره المؤلف بقوله : "وحدثنا سعيد بن كثير ، عن عفير بن عبد الرحمن ، قال : ... "[١٣] . فهو هنا قد صرّح بالتحديث عن سعيد بن كثير ، واسمه الكامل هو : سعيد بن كثير بن عفير المصري الأنصاري (١٤٦– ٢٢٦هـ) ، كان ثقة متخصصا في التاريخ[١٤].

وبما أن المؤلف قد صرّح بالتحديث عن سعيد بن كثير ، فهذا يعني أن ابن قتيبة – المنسوب إليه الكتاب– قد التقى بسعيد بن كثير وسمع منه ، وهذا أمر غير ثابت ، لأن ابن قتيبة لم يرحل إلى مصر ، ولا سعيد بن كثير دخل بغداد وحدث بها ، أيام طفولة ابن قتيبة ولا قبلها [١٥] ؛ لذا لا يُوجد من بين شيوخ ابن قتيبة من اسمه : سعيد بن كثير بن عفير [١٦] .

والراوي الثاني : عفير بن عبد الرحمن ، يبدو أنه مجهول ، لأنني لم أعثر له على أي أثر في كتب التراجم والتواريخ ، ولا في مصنفات الجرح والتعديل . وهذا الراوي لم يكن شاهد عيان لما رواه عن بيعة أبي بكر الصديق ، لأنه بما أن سعيد بن كثير روى عنه ، وسعيد ولد سنة ١٤٦هـ، وإذا فرضنا أنه سمع منه سنة ١٥٦هـ ، فلا يمكن أن يكون هذا الراوي المجهول : عفير بن عبد الرحمن ، شاهد عيان لبيعة أبي بكر سنة ١١ هجرية . فالإسناد إذاً لا يصح لانقطاعه وجهالة بعض رواته .

وأما الإسناد الثالث ، فقد ذكره المؤلف بقوله : "وحدثنا قال : حدثنا ابن عفير ، عن أبي عون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري رضي الله عنه ... " [١٧] . وإسناده هذا فيه غموض ، لأن المؤلف لم يذكر لنا من الذي حدثه عندما قال : "وحدثنا قال: ..." .

والراوي الثاني : ابن عفير ، هو سعيد بن كثير بن عفير ، وقد سبق أن عرفنا به ، وقلنا أنه لم يثبت بأن ابن قتيبة سمع منه .

وأما الراوي الثالث ، وهو: أبو عون ، فيصعب تمييزه ، فهناك رواة كثيرون يحملون كنية أبي عون ، وقد أحصيتُ منهم أكثر من ٥ رواة [١٨] . لكن يبدو أنه يقصد أبا عون بن عمرو المذكور في الإسناد الأول ، لأنه من شيوخ سعيد بن كثير بن عون ، شيخ يُعرف بأبي عون عمرو بن عمرو بن عون الأنصاري ،وهو شيخ مجهول[١٩] .

والراوي الرابع : عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، هو صحابي ، لكن لا يُوجد من بين الذين رووا عنه من يُعرف بأبي عون [٢٠] . وبذلك يتبين من دراستنا لهذا الإسناد –أي الثالث– أنه إسناد لا يصح ، لانقطاعه وجهالة بعض رواته .

وأما الإسناد الرابع ، فقد ذكره المؤلف بقوله : "قال عبد الله بن مسلم : حدثنا ابن أبي مريم ، وابن عفير قالا : حدثنا ابن عون ، قال : أخبرنا المخول بن إبراهيم ،وأبو حمزة الثمالي ... " [٢١] . وهذا الإسناد لا يصح هو أيضا ، لأنه لم يثبت أن ابن قتيبة –المنسوب إليه الكتاب– سمع من ابن أبي مريم ، ولا من ابن عفير ، وهذا سبق تبيانه وتوثيقه . ولأن الراوي الثالث الذي سماه المؤلف : ابن عون ، هو نفسه أبو عون عمرو بن عمرو بن عون الأنصاري ، وهذا شيخ مجهول من شيوخ ابن عفير [٢٢] . وأما الراويان الثالث والرابع فهما أيضا مجروحان ، فالمخول بن إبراهيم غال متطرف في عداوته للصحابة ، ويطعن في أعيانهم ، وأبو حمزة الثمالي ضعيف ليس بثقة [٢٣].

والإسناد الأخير –أي الخامس– ذكره المؤلف في قوله : "قال عبد الله بن مسلم : وذكر ابن عفير ، عن عون بن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال : ... " [٢٤] . وإسناده هذا لا يصح هو أيضا ؛ لأن سماع ابن قتيبة– المنسوب إليه الكتاب– من ابن عفير لم يثبت ؛ ولأن الراوي الثالث لم يكن شاهد عيان لما رواه ، لأنه لم يصرح بذلك ، ومن المستبعد جدا أن يكون شاهد عيان لمقتل عثمان ، بما أن ابن عفير المولود سنة ١٤٤هـ ، قد روى عنه . هذا فضلا على أن هذا الراوي يبدوا أنه مجهول ، فلم أعثر له على أثر في كتب التراجم والتواريخ ، ولا في مصنفات الجرح والتعديل .

ويتبن من نقدنا لتلك الأسانيد ، أنه أولا لم يصح ولا واحد منها ، بما فيها الأسانيد التي صرّح فيها المؤلف بالسماع من ابن عفير وابن أبي مريم ، لأن ابن قتيبة –المنسوب إليه الكتاب– لم يثبت أنه سمع منهما ، الأمر الذي يدل على أن المؤلف لم يكن صادقا عندما صرّح بالسماع منهما .

وثانيا إنه تبين لي –من دراسة تلك الأسانيد– أن المؤلف كان يُدلس في الأسانيد ويتلاعب بها ، ففي الإسناد الأول ذكر –أي المؤلف– أبا عون بن عمرو بن تيم الأنصاري ، في حالة شاهد عيان وترضى عنه ، بقوله : (رضي الله عنه) . وفي الإسناد الثالث سمى المؤلف الراوي الثاني أبا عون ، وفي الإسناد الرابع سمى الراوي الذي حدّث عنه ابن عفير ، وابن أبي مريم ، سماه ابن عون . فواضح من ذلك أن هذا الراوي هو شخص واحد ، اسمه الكامل : أبو عون عمرو بن عمرو بن عون بن تميم الأنصاري ، وهو راو مجهول من شيوخ ابن عفير .

ولتوضيح ذلك أكثر أقول : إن المؤلف حذف اسم ذلك الراوي في الإسناد الأول ، وذكره بكنيته ونسبه : أبو عون بن عمرو بن تيم الأنصاري ، ذكره كصحابي شاهد عيان للخبر وقد ترضى عنه . وفي الإسناد الثالث ذكره بكنيته فقط : أبو عون ، روى عنه ابن عفير من دون تصريح بالسماع ، وليس كشاهد عيان كما في الإسناد الأول . وفي الإسناد الرابع ذكره بنسبه : ابن عون ، صرّح فيه بأن ابن عفير حدّث عنه سماعا . وواضح من ذلك أن هذا المؤلف ليس أمينا ، لأنه يتلاعب بالأسانيد تدليسا وتغليطا ، حتى انه جعل الراوي المجهول أبا عون عمرو بن عمرو بن عون ، جعله مرة صحابيا شاهد عيان ، ومرة أخرى جعله شيخا لابن عفير !! .

وثالثا إن الطريقة التي اتبعها هذا المؤلف في ذكره للأسانيد ، هي طريقة غير علمية ، وليست صحيحة ، فهو عندما ذكر آلاف الروايات في كتابه الإمامة والسياسة لم يُوثقها بأسانيدها ، وإنما ذكر منها خمسة أسانيد فقط ، ووثق الباقي بقوله : "قال : وذكروا ... " ، وهذه الطريقة لا يقبلها علم الجرح والتعديل، ومخالفة

لـه [٢٥] . فكـان مـن الـلازم عليـه أن يـذكر لكـل خبـر رواتـه ، كمـا فعـل الطبـري فـي تاريخه ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، وابن عساكر في تاريخ دمشق . وأما اكتفائـه بقولـه : "قـال : وذكـروا ... " ، فهـذا لـيس مـن المـنهج العلمـي الصـحيح فـي شيء ، وهو طريقة من طرق التضليل والتلاعب بالأسانيد ، فمن هؤلاء الذين ذكروا ؟ ! فنحن نريد أن نعرف هؤلاء ، وهو بهذه الطريقة قد حرمنا من إمكانية تحقيق أخباره تحقيقا إسناديا كاملا من جهة ، وفتح لنفسه مجالا واسعا للتصرف في الروايات التاريخية : تدليسا و تغليطا ، تحريفا وتلاعبا ، من جهة أخرى .

ورابعا إن كتابا حال أسانيده كما رأينا ، يعني أنه كتاب فقد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها ، ومن فقد ذلك فهو كتاب مطعون فيه وفي مؤلفه ، فهو فاقد للتوثيق العلمي الصحيح ، كثير الأباطيل قليل الحقائق ، مشكوك في أخباره ، لا يُعتمد عليه إلا بعد تحقيق رواياته ومقارنتها بروايات الثقات من الرواة والمؤرخين .

وهذا الكتاب أحد أهم الكتب التي يعتمد عليها الطائفيون القدامى والمعاصرون، والمستشرقون، والتغريبيون، وغيرهم، في الترويج لمقولة وجود خلافات معمقة بين أهل البيت والصحابة، اتباعا للهوى، وايثارا لحظوظ النفس، وهي مقولة كاذبة خاطئة، لسقوط اسانيد هذا الكتاب، وعند قيام الباحثين بفحص اسانيد الكتب التاريخية الاخرى التي تعد مصادر اصلية فإنهم سيتوصلون الى النتيجة ذاتها، وبذلك يثبت كذب وزيف تلك المقولة، وتستقر في الأذهان والوجدان حقيقة وحدة الجيل الأول وهو الأفضل في الأمة، وتكون منطلقا وقاعدة لوحدة الأجيال الحالية والقادمة.

المبحث الثاني : النقد الداخلي للكتب التاريخية :

من المعلوم أن النقد الداخلي هو النظر في المتن، والمتن ينقسم إلى معنى وعبارة، أو مادة وشكل، أو فكرة وأسلوب، فالعبارة أو الشكل أو الأسلوب شِقّ يعرض له النقد الداخلي .

ويتضح لنا من المنهج النقدي لعالم كبير هو الإمام ابن حزم أنه كان يطبق منهج المحدثين على الخبر التاريخي، ولم يكتف بنقده السند أو كما يسمى بالنقد الخارجي، بل إنه كان له أسلوبه في النقد الداخلي مثل ادعاء البعض بأن علي – رضي الله عنه – لم يكن له سمي وينتقد هذا الادعاء معتمداً على ثقافته العالية في النسب فيقول: " بل كان في العرب من يسمون هذا الاسم كعلي بن وائل [٢٦]، إليه يرجع كل بكري في العالم نسبة، وفي الأزد علي، وفي بجيلة علي وغيرها، وكل ذلك في الجاهلية مشهور، وأقرب من كل ذلك عامر بن الطفيل يكنى أبا علي [٢٧] ، ومجاهرتهم أكثر مما تذكر" [٢٨] .

إن هذا يوضح الأساس في مناقشة ابن حزم للخبر التاريخي، الذي يمثل في كثير من الأحيان سببا لإثارة الخلاف بين الفرق الإسلامية.

وعند مناقشة الأخبار بين أهل السنة والشيعة نجد ابن حزم يناقش الأخبار التي اتفق الجانبان عليها مثل احتجاجهم بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لعلي – رضي الله عنه –: " أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي " [٢٩] ، وهنا يثير حس القارئ ويبين له مغزى الحادثة بأسلوب علمي رصين حيث يقول: " إنما قاله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا استخلف علياً – رضي الله عنه – على المدينة في غزوة تبوك، فقال له المنافقون استثقله فخلفه، فلحق علي برسول الله – صلى الله عليه وسلم – فشكى إليه ذلك، فقال له ما قال" [٣٠] ، إن هذا البرهان الذي يقدمه لنا يدل على تمكنه من الإحاطة بالحادثة التاريخية، في الوقت نفسه الذي يدل على علمه الواسع بالسيرة، والذي أعانه أكثر على فرض وجهة نظره تلك الثقافة العالية التي تمتع بها، وهو لا يتردد حتى في طرح أصل هذا الاستخلاف في

التوراة نفسها وهو أن: " هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون [٣١] ، فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة " [٣٢]، من هذا الأنموذج الذي قدمناه يتضح بجلاء توظيف ابن حزم للخبر التاريخي لدراسة مسائل الخلاف عند الفرق، وفيه يتجلى لنا أصالة بحثه وسعة ثقافته، وهذه المسابقة التي تميز بها، هي مهمة لبيان موقفه من مختلف المسائل الخلافية التي ترد في كتابه.

وهو يخضع الخبر لميزان العقل ولا يسلم به على عيوبه، لأن تمحيص الخبر التاريخي من أهم مهام المؤرخ، فعند مناقشته لقول من ادعى أن وفاة عثمان – رضي الله عنه – : " أقام مطروحاً على مزبلة ثلاثة أيام فكذب بحث، وإفك موضوع، وتوليد من لا حياء في وجهه، شهد دفنه طائفة من الصحابة هذا ما لا يتمارى فيه ممن له علم بالأخبار" [٣٣] ، من خلال هذا يمكن القول أن فهم ابن حزم للخبر التاريخي، كان مدخلاً أساسياً لعرض وجهات النظر عند الفرق الإسلامية، وفي الصورة التي قدمناها نرى الجهود الطيبة لهذا المفكر الذي حاول حل هذه المسائل بالاعتماد على الخبر وجعله وسيلة من وسائل المؤرخ لفرق المسلمين، وفي تتبع ظهورها، وبيان حججهم وأقوالهم، في الوقت نفسه الذي يوضح لنا مكانة ابن حزم كمؤرخ للفرق الإسلامية، وقيمة نتاجه في هذا الميدان.

النقد الداخلي لكتاب تاريخي

توجد في الكتاب الذي نقدنا اسانيده في المبحث الاول، وهو الإمامة والسياسة – المنسوب لابن قتيبة– أخبار تاريخية كثيرة غير صحيحة ، نذكر منها طائفة ننقدها إسنادا ومتنا ، وهي تتوزع على ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى– أخبار ملفقة تتعلق بموضوع الخلافة:

وتتضمن أربعة أخبار:

الخبر الأول- ذكر فيه المؤلف أنه لما اقترب أجل النبي-عليه الصلاة والسلام التقى العباس بعلي -رضي الله عنهما- وقال له : "إن النبي – صلى الله عليه وسلم- يُقبض ، فاسأله إن كان الأمر لنا بينه ، وإن كان لغيرنا أوصى بنا" (٣٤) .

ونقدنا لخبره هذا يتمثل في أن المؤلف تصرّف في الخبر ، وأنقص منه ما لا يتفق مع مذهبه . والخبر الكامل كما ورد عند البخاري هو كالآتي : "حدثني إسحاق أخبرنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة قال : حدثني أبي عن الزهري قال : أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري -وكان كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تيب عليهم- أن عبد الله بن عباس أخبره أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في وجعه الذي توفي فيه ، فقال الناس : يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئا ، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له : أنت والله بعد ثلاث عبد العصا ، وأني والله لأرى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- سوف يتوفى من وجعه هذا ، إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت ، اذهب بنا إلى رسول- الله صلى الله عليه وسلم- فلنسأله فيمن هذا الأمر ، إن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا، فقال علي : إنا والله لئن سألناها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده ، واين والله لا أسألها رسول الله- صلى الله عليه وسلم- " (٣٥) .

فواضح من نص البخاري أن مؤلف الإمامة والسياسة حذف رد علي على العباس ، وهو جواب صريح بأن عليا لم يكن يعتقد بأن الخلافة له ولا لأهل بيته، لكن المؤلف حذف ذلك الرد لأنه سيذكر بعد ذلك أخبارا منسوبة إلى علي يُصرّح فيها بأنه أحق بالخلافة من كل الصحابة . فهذا المؤلف ليس أمينا في النقل ، فهو يتصرف في الأخبار حسب هواه .

الخبر الثاني– مفاده أن المؤلف ذكر أن عليا–رضي الله عنه– كان يعتقد بأنه أحق بالخلافة ، وأن حقه اُغتصب منه ، وأعلن ذلك للناس صراحة بعد وفاة النبي– عليه الصلاة والسلام–[٣٦]، وخبره هذا غير صحيح ، ترده النصوص الشرعية، والروايات التاريخية الصحيحة ، فمن ذلك أن القرآن الكريم قد حسم مسألة الخلافة حسما نهائيا لا كلام بعده ، عندما جعلها شورى بين المسلمين بالاختيار ، ولم يجعلها في بيت ، ولا في قبيلة، ولا في شخص أو أشخاص مُعينين ، وذلك في قوله تعالى : { وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ } [سورة الشورى/٣٨]، و{ ... وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} [سورة النساء/٥٩]، وبناء على ذلك فإن كل الروايات الحديثية والتاريخية التي تخالف ما نصت عليه هاتان الآيتان فهي باطلة ، حتى وإن عدد الكذابون طرقها إلى آلاف الطرق .

ومما يُبطل ذلك أيضا أنه قد ثبت في السنة النبوية والتاريخ معا أن رسول الله –عليه الصلاة والسلام– تُوفي ولم يُوص بالخلافة لأحد من الصحابة من بعده، ولا يُوجد حديث صحيح فيه النص على إمامة علي المزعومة ، وقد أجمع أهل الحديث على بطلان ما يُروى من أحاديث في إمامته [٣٧] . ومن ثم فلا يصح أن يُقال: إن عليا كان يرى أنه أحق بالخلافة من غيره ، بما أن الشرع قد حسم مسألة الإمامة حسما، وجعلها شورى بين المسلمين .

ومما يُبطل دعوى المؤلف أيضا، أنه قد صحت أخبار تاريخية دلت على أن عليا لم يكن يعتقد أنه أحق بالخلافة ، ولا أنه هو الإمام المنصوص عليه شرعا الواجب طاعته ، أذكر منها الشواهد الآتية :

١– إنه ثبت في صحيح البخاري وغيره ، أنه في الأيام الأخيرة قبيل وفاة رسول الله –عليه الصلاة والسلام– قال العباس لعلي : إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت ، فاذهب بنا النبي–صلى الله عليه وسلم – فلنسأله فيمن هذا الأمر ؟ ، إن كان فينا علمنا ذلك ،وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا. فقال علي: لا والله ، لئن

سألناها رسول الله–صلى الله عليه وسلم– فمنعناها ، لا يُعطيناها الناس من بعده أبدا ،وإني والله لا أسألها رسول الله–صلى الله عليه وسلم [٣٨]– .

٢– جاء في خبر–إسناده حسن– أن علي بن أبي طالب يوم الجمل (سنة ٣٦هـ) أعلن أمام جيشه بأن النبي–عليه الصلاة والسلام– ، لم يعهد إليه في الإمارة شيئا ، وأن عمله هذا اجتهاد منه، ورأي اختاره[٣٩].

٣– صحّ الخبر أن عليا– رضي الله عنه– كان يقول أمام الناس في الكوفة : "خير الناس بعد الرسول–صلى الله عليه و سلم– : أبو بكر وعمر" [٤٠]، فتفضيله لأبي بكر وعمر على نفسه في الخيرية دليل قوي على أنه لم يكن يرى أنه أحق بالخلافة منهما .

٤– تواترت الأخبار عن أعيان آل البيت كابن عباس ، والحسن ، والحسين ، وابن الحنفية ، ومحمد الباقر ، وجعفر الصادق ، بأنهم كانوا يُوالون أبا بكر وعمر ، ويُفضلونهما على علي بن أبي طالب، وقالوا بأن الرسول–صلى الله عليه وسلم– لم يُوص بالخلافة لأحد من بعده [٤١] . فلو كان علي يعتقد أنه أحق بالخلافة من أبي بكر وعمر ، وأنهما اغتصبا حقه، لقال آل البيت بقوله ، وما شهدوا بالذي نقلناه عنهم .

الخبر الثالث– مفاده أن عليا امتنع من بيعة أبي بكر وتأخر عنها ، ولم يُبايعه إلا مُكرها بعد وفاة زوجته فاطمة [٤٢]. وخبره هذا لايصح إسنادا ولا متنا ، فأما إسنادا فقد سبق أن أثبتنا أن أسانيد كتاب الإمامة والسياسة غير صحيحة، وأما متنا فتوجد روايات صحيحة [٤٣] تخالف هذا الخبر ، وتُثبت أن عليا بايع أبا بكر طواعية من دون إكراه ، أولها رواية ذكرت أنه عندما بايع المسلمون أبا بكر البيعة العامة بالمسجد ، تخلف علي والزبير – رضي الله عنهما– فلما لم يراهما أبو بكر أرسل إليهما ، فلما حضرا كلمهما أبو بكر وأنبهما فبايعاه طواعية من دون إكراه [٤٤] .

والرواية الثانية ذكرت أنه لما تأخر علي والزبير عن بيعة أبي بكر العامة في المسجد ، طلبهما أبو بكر ، فلما حضرا أخبراه بأنهما غضبا لأنهما أُخرا عن المشورة يوم السقيفة ، ثم بايعاه وأبلغاه بأنهما يريان أنه–أي أبو بكر– هو أحق الناس بالخلافة ، وأنه لصاحب الغار ، وأنهما ليعرفان شرفه وخيره ،ولقد أمَره رسول الله– صلى الله عليه وسلم– أن يُصلي بالناس [٤٥] .

والرواية الثالثة مفادها أنه لما تُوفي رسول الله –عليه الصلاة والسلام– بليال قليلة صلى أبو بكر بالناس صلاة العصر ، فكان علي من بين الذين صلوا خلفه ، فلما انقضت الصلاة ، التقيا وخرجا معا من المسجد يمشيان ويتبادلان الحديث ويضحكان [٤٦] ، فهذه الحادثة دليل دامغ على أن الرجلين ما كانا متخاصمين ، وقد حدثت بعد أيام قليلة من وفاة رسول الله وبيعة الناس لأبي بكر ، فلو كان أبو بكر قد اعتدى على بيت علي ، أو أن عليا قد اعتزله وأحس أن أبا بكر قد أخذ حقه، ما حدث ذلك اللقاء الأخوي بين الرجلين .

والرواية الرابعة مفادها أنه لما بايع الناس أبا بكر البيعة العامة بالمسجد ، ذهب أبو سفيان إلى علي بن أبي طالب ، وحاول إثارته على أبي بكر وقبيلته تيم ، باستخدام النعرة القبلية ، فرده علي بحزم وقوة ، وقال له : "لطالما عاديت الإسلام وأهله يا أبا سفيان ، فلم يضره ذلك شيئا ، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلا" [٤٧] .

وبذلك يتبين أن عليا قد بايع أبا بكر عندما بايعه الناس البيعة العامة ، بالمسجد ، بايعه من دون إكراه ، ولم يتأخر عن بيعته أياما ، ولا شهرا ، ولا ستة أشهر ، وإنما تماطل هو والزبير لأنهما غضبا عندما لم يُستشارا يوم السقيفة ، وليس لأن عليا كان يرى أنه أحق بالخلافة من كل الناس على ما ذكره المؤلف ، ولا أن أبا بكر اغتصبها منه، ولماذا لم يُستشارا في حادثة السقيفة ؟ ، فالأمر واضح ، وهو أنهما لم يكونا حاضرين لأن الأمر تم بسرعة في سقيفة بني ساعدة ، ولم يحضره معظم الصحابة وليس فقط علي والزبير [٤٨] ، وهذه هي البيعة الخاصة، أما البيعة العامة في المسجد فقد شهدها جمهور الناس.

وأما ما يُذكر أن عليا تأخر ستة أشهر ثم بايع أبا بكر الصديق ، فهو لا يصح ، والصحيح هو أنه بايعه مرتين ، الأولى بايعه مع الناس في البيعة العامة ، والثانية جدد له البيعة بعد ستة أشهر، عندما توفيت زوجه فاطمة –رضي الله عنها– ، وذلك عندما اختلف أبو بكر مع فاطمة في مسألة ميراث النبي –عليه الصلاة والسلام– ، فعندما خالفها في رأيها وعتبت عليه بعض الشيء ، سايرها زوجها علي بن أبي طالب ، فلما توفيت وكان بعض الناس قد تكلموا في علي جدد البيعة لأبي بكر– رضي الله عنهما– (٤٩) .

الخبر الرابع– فمفاده أن عليا في بيعته لعثمان بالخلافة ذكر أن أصحاب الشورى تآمروا عليه في بيعتهم لعثمان بالخلافة ، وأنهم أجبروه على بيعته ، وقالوا له : "هَلمَ بايع ، وإلا جاهدناك" ، فبايع علي مُستكرها ،وصبر محتسبا (٥٠) . وخبره هذا لا يصح ، لأن إسناده غير ثابت كما بيناها سابقا ، ولأن متنه ترده روايات أخرى ، منها ما رواه ابن عساكر من أن "أول من بايع لعثمان عبد الرحمن ثم علي بن أبي طالب" ، ولم تذكر الرواية أي إكراه ولا خداع (٥١) . ومنها أيضا روايتان صحيحتان رواهما البخاري ، الأولى هذا نصها "حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء ، حدثنا جويرية ، عن مالك ، عن الزهري، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره أن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا ، فقال لهم عبد الرحمن : لست بالذي أنافسكم على هذا الأمر ، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم ، فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن ، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم فمال الناس على عبد الرحمن حتى ما أرى أحدا من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي حتى إذا كانت الليلة التي أصبحنا منها فبايعنا عثمان قال المسور : طرقني عبد الرحمن بعد هجع من الليل فضرب الباب حتى استيقظت فقال أراك نائما فو الله ما اكتحلت هذه الثلاث بكبير نوم ، انطلق فادعو الزبير وسعدا فدعوتهما له فشاورهما ، ثم دعاني فقال : ادع لي عليا ، فدعوته فناجاه حتى ابهار الليل ، ثم قام علي من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى

من علي شيئا ، ثم قال ادع لي عثمان فدعوته فناجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح فلما صلى للناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر ، فأرسل إلى من كان حاضرا من المهاجرين والأنصار وأرسل إلى أمراء الأجناد وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر ، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال : أما بعد ياعلي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعلن على نفسك سبيلا . فقال أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس المهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون" (٥٢) .

والرواية الثانية هذا نصها : "اجتمع هؤلاء الرهط–الذين عينهم عمر– فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم ، فقال الزبير : قد جعلت أمري إلى علي ، فقال طلحة : قد جعلت أمري إلى عثمان وقال سعد : قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف . فقال عبد الرحمن : أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه ، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه ؟ فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن : أفتجعلونه إلى الله علي أن لا آلو عن أفضلكم ؟ قالا : نعم ، فأخذ بيد أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله– صلى الله عليه وسلم– والقدم في الإسلام ما قد علمت ، فالله عليك لئن أمّرتُك لتعدلن ولئن أمّرتُ عثمان لتسمعن و لتطيعن ، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك ياعثمان فبايعه فبايع له علي ، وولج أهل الدار فبايعوه" (٥٣) .

المجموعة الثانية– أخبار ملفقة تتعلق بأحداث الفتنة الكبرى:

وتتضمن ثمانية أخبار:

الخبر الأول– ذكر فيه المؤلف أن الخليفة عثمان عطّل وأخّر إقامة حد شرب الخمر على واليه على الكوفة الوليد بن عقبة ، ونص قوله هو : "وتعطيله إقامة الحد عليه ، وتأخيره ذلك عنه" (٥٤) . وخبره هذا غير صحيح ، واتهام باطل في حق عثمان–

رضي الله عنه- ، أولا إن هذا الخبر ذكر أن عثمان عطل تطبيق حد شرب الخمر على واليه على الكوفة الوليد بن عقبة . ثم عاد وقال أنه أخره ، ثم ذكر في النهاية أنه أمر بتطبيق الحد عليه بعد التأخر الذي حصل [٥٥]. وقوله هذا فيه تلاعب وتغليط وافتراء على عثمان ، لأن هناك فرقا بين تعطيل الحد وتأخيره .

وثانيا إن الصحيح في هذا الموضوع هو أنه لم يحدث تعطيل ولا تأخير ، لأنه صحّ الخبر بأن عثمان طبقه عليه -أي على الوليد- مباشرة عندما جيء به وشهد عليه شاهدان بأنه شرب الخمر ، وشهد ثالث بأنه رآه يتقيأ ، فقال عثمان: "إنه لم يتقيأ حتى شربها" ، وطبق عليه الحد الشرعي [٥٦] . فلم يُحاول الدفاع عنه ، وأكد ما قاله الشهود ، فأين التعطيل والتأخير المزعومان ؟ ! .

الخبر الثاني- مفاده أن المؤلف ذكر أن عثمان أفشى الإمارة في أهله وبني أمية ، وأبعد المهاجرين والأنصار ، ولم يستعملهم في شيء [٥٧]. وخبره هذا غير صحيح على إطلاقه ، وفيه تغليط وتهويل ، وتحريف للتاريخ ، لأن عثمان كما ولى من أقاربه ، فقد ولى أكثر منهم من مختلف القبائل ، وقد أحصينا من ولاته عشرين واليا، وهم : عبد الله بن الحضرمي ،والقاسم بن ربيعة الثقفي ، ويعلى بن منية ، والوليد بن عقبة ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن عامر بن كريز ، ومحمد بن أبي بكر، وأبو موسى الأشعري ، وجرير بن عبد الله ، والأشعث بن قيس ، وعتبة بن النحاس ، والسائب بن الأقرع ، وسعد بن أبي وقاص ، وخالد بن العاص المخزومي، وقيس بن الهيثم السلمي ، وحبيب بن اليربوعي ،وخالد بن عبد الله بن نصر ، وأمين بن أبي اليشكري [٥٨].

فهؤلاء هم ولاته الذين أحصيتهم ، لا يوجد منهم من أقاربه إلا خمسة ، وهم : معاوية بن أبي سفيان ، والوليد بن عقبة ، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وعبد الله بن عامر بن كريز . فهل يصح - بعد هذا - أن يُقال أن

عثمان خصّ أقاربه بالإمارة دون غيرهم من الناس ؟ . وربما يقال أنه أكثر من أقاربه في السنوات الأخيرة من خلافته ، لذلك تألّب عليه المشاغبون . وهذا ادعاء غير صحيح ، ومبالغ فيه جدا ، لأنه إذا رجعنا إلى وُلاّته في السنة الأخيرة من خلافته (سنة :٣٥ هـ) وجدنا ثلاثة فقط من أقاربه ، وهم : معاوية على الشام ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح على مصر ، وعبد الله بن كريز على البصرة . وباقي ولاته – في تلك السنة – من غير أقاربه، وعددهم تسعة ، وهم : قيس بن الهيثم السلمي على خراسان ، والقاسم بن ربيعة الثقفي على الطائف ، ويعلى بن منية على صنعاء ، وأبو موسى الأشعري على الكوفة ، وجرير بن عبد الله على قرقيسيا ،والأشعث بن قيس على أذربيجان ، وعتبة بن النحاس على حلوان ، والسائب بن الأقرع على أصبهان [٥٩] . ألا ترى أن عثمان قد اتخذ عمالا من مختلف القبائل ، وأن ولاته من أقاربه هم ثلاثة مقابل تسعة ليسوا من أقاربه ؟ فهذا يثبت أن الناقمين عليه افتروا عليه عندما اتهموه بأنه حابى أقاربه ، وخصّهم بالولايات دون غيرهم من الناس .

ولا يغيب عنا أن عثمان لم ينفرد عن الخلفاء الراشدين بتعيين بعض أقاربه ولاة له ، فقد سار على طريقته علي بن أبي طالب ، فإنه أسند الإمارة لأقاربه ، ولأناس مطعون فيهم ، فمن أقاربه الذين ولاهم : عبد الله بن عباس على البصرة ، وعبيد الله بن العباس على البحرين واليمن ، وقثم بن العباس على الطائف ومكة [٦٠] . وولى من المطعون فيهم : محمد بن أبي حذيفة على مصر ، والأشتر النخعي على مصر والجزيرة ، ومحمد بن أبي بكر على مصر ، وهؤلاء الثلاثة هم من رؤوس الفتنة المتألبين على عثمان [٦١].

فإذا كان عثمان يُلام على تعيين أقاربه ولاة ، فعلي هو الآخر يلام على ذلك ، خاصة وأنه ولى حتى رؤوس الفتنة . لكن حقيقة الأمر أن ما فعلاه يدل على أن إسناد الإمارة للأقارب ليس حراما ، إذ لو كان حراما ما اقتربا منه ، ويدل أيضا على

أنهما كانا مجتهدين فيما قاما به ، توخيا للمصلحة حسب الظروف المحيطة بهما ؛ فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد .

الخبر الثالث– مفاده أن الثوار لما حاصروا عثمان (سنة ٣٥هـ) ، أرسل جماعة من الصحابة أبناءهم للدفاع عنه ، كان من بينهم الزبير بن العوام الذي أرسل "ابنه على كره" [٦٢] .وهو –أي المؤلف– قد تصرّف في هذا الخبر و حرّفه ، لأن قوله : "على كره" ، غير ثابت تاريخيا ، ولا يصح إسنادا [٦٣] ، وترده روايات مؤرخين آخرين ، كابن حِبان ، وابن عساكر ، وابن كثير ، الذين ذكروا أن الزبير بعث ابنه عبد الله للدفاع عن عثمان كغيره من الصحابة ، ولم يذكروا أنه فعل ذلك على كره منه [٦٤] . فواضح من ذلك أن هذا المؤلف يريد الطعن في الزبير بن العوام–رضي الله عنه – .

الخبر الرابع– ذكر فيه المؤلف أن عليا– رضي الله عنه– خرج من المدينة للقتال في "ستمائة راكب من وجوه المهاجرين والأنصار ، من أهل السوابق مع رسول الله –صلى الله عليه و سلم"[٦٥]. وخبره هذا لا يصح إسنادا ولا متنا ، فأما إسنادا فقد سبق أن بينا أن كتاب الإمامة والسياسة يفتقد إلى الإسناد الصحيح ، وأما متنا ففيه خطأ كثير وصواب قليل ، لأن الصحيح هو أن وجوه الصحابة من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار لم يكونوا مع علي ، فبعضهم خرج إلى مكة ، وغالبيتهم اعتزلت الفتنة كلية ، فلم تكن مع علي ولا مع مخالفيه ؛ فطلحة والزبير خرجا إلى مكة للمطالبة بدم عثمان . وأما الباقون وعلى رأسهم : سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وصهيب الرومي ، وأسامة بن زيد ، و أبو هريرة ، وعبد الله بن سلام ، وأبو موسى الأشعري ، وعمران بن حصين ، فهؤلاء هم جوه الصحابة وقد اعتزلوا الفتنة ، ولا يُعرف أنه كان مع علي من المهاجرين السابقين إلا عمار بن ياسر [٦٦] .

وقد رُوي أن عليا لما أراد الخروج من المدينة ندب أهلها إلى الخروج معه للقتال ، فلم يُوافقوه وأبوا الخروج معه ، فكلّم عبد الله بن عمر شخصيا للخروج معه ، فقال له ابن عمر : أنا رجل من المدينة، ثم كرر عليهم دعوته للسير معه عندما سمع بخروج أهل مكة إلى البصرة ، فتثاقل عنه أكثرهم ، واستجاب له ما بين : ٤-٧ من البدريين فقط [٦٧]. فهذا الموقف من أهل المدينة هو اعتزال شبه جماعي للفتنة ، فأين ما زعمه المؤلف من أن وجوه المهاجرين والأنصار خرجوا مع علي ؟ ! .

الخبر الخامس- مفاده أنه لما خرج علي بجيشه من المدينة، وصلته رسالة من أخيه عقيل بن أبي طالب ، فكان مما ذكره له فيها ، أن أخبره بأنه لما كان في طريقه إلى مكة مر به عبد الله بن أبي سرح في نحو ٤٠ راكبا من أبناء الطلقاء من بني أمية كانوا متوجهين إلى معاوية ، فكلمهم وذمهم وخاصمهم .وبلغه أيضا أن بعض أتباع معاوية أغاروا على بعض الجهات من الجزيرة ، فأفسدوا فيها وعادوا إلى الشام ، فحزن عقيل لذلك وظن أن ذلك حدث ربما لأن أنصار أخيه قد خذلوا عليا ؛ ثم قال لأخيه : "فاكتب إلي يابن أمي برأيك وأمرك ، فإن كنت الموت تريد تحملتُ إليك ببني أخيك ، وولد أبيك ، فعشنا ما عشت ومتنا معك إذا مت ، فوالله ما أحب أن أبقى بعدك ، فوالله الأعز الأجل إن عيشا أعيشه بعدك في الدنيا لغير هنيء ومريء ، ولا نجيع" . فرد عليه أخوه علي بكتاب ، كان مما قاله له فيه : "وأما ما عرضت به من مسيرك إليّ ببنيك وبني أخيك ، فلا حاجة لي في ذلك ، فذرهم راشدا مهديا ، فوالله ما أحب أن تهلكوا معي إن هلكتُ ..." [٦٨] .

وخبره هذا لا يصح إسنادا ولا متنا ، فأما إسنادا فقد سبق أن بينا أن أسانيد كتاب الإمامة والسياسة غير صحيحة، وقد عثرتُ على تلك الرسالة -أي رسالة عقيل لأخيه- مُسندة عند المؤرخيّن المسعودي ، وأبي الفرج الأصفهاني ، الأول ذكرها بإسناد لا يصح ، لأن من رجاله أبو مخنف لوط بن يحيى ، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي ، فأبو مخنف قال فيه نقاد الحديث : ضعيف ، إخباري تالف لا يُوثق

به ، محترق ليس بشيء [٦٩] . وهشام قال فيه نقاد الحديث : كذاب يروي الأخبار الموضوعة [٧٠] . وأما الثاني–أي أبو الفرج الأصفهاني– فإسناده هو أيضا لا يصح ، لأن من رجاله : أبو مخنف لوط بن يحيى ، وهو ضعيف مجروح ، كما قد سبق ذكر حاله .

وأما متنا فالشاهد على عدم صحته أمران ، أولهما إن تلك الرسالة ذكرت أن عقيلا التقى في الطريق بعبد الله بن سعد بن أبي سرح مع طائفة من الأمويين الطلقاء ، كانوا متوجهين إلى معاوية ، فكلمهم وخاصمهم وذمهم . وهذا أمر غير ثابت لأن الأصح هو أن عبد الله بن أبي سرح عندما سمع بمقتل عثمان ، اعتزل الفتنة ولم يلحق بعلي ولا بمعاوية، وهرب إلى الرملة بفلسطين ، فبقي بها إلى أن مات سنة ٣٦هـ قبل معركة صفين [٧١] .

والأمر الثاني هو أن تلك الرسالة ذكرت أن عقيلا كان قد أنكر على الجماعة التي التقى بها ذاهبة إلى معاوية وخاصمها ، وأعلن صراحة لأخيه علي بأنه مُستعد للتضحية بنفسه وولده وإخوته من أجل نصرته ، إذا كان هو في حاجة إليه ، فرد عليه بأنه ليس في حاجة إلى ذلك، وهذا خبر لا يصح ، لأن الثابت تاريخيا هو أن عقيلا نفسه ذهب إلى معاوية وترك أخاه عليا. فعل ذلك عندما سأل أخاه أن يُعطيه مالا ، فلما اعتذر له بأنه لا يتوفر لديه مال الآن ، وطلب منه الانتظار حتى يخرج عطاؤه فيعطيه له ، لم يصبر عقيل والتحق بمعاوية ، فأعطاه ما يحتاجه من المال [٧٢] .

فهل رجل هذا حاله وموقفه ، يصح أن يُقال : إنه صاحب تلك الرسالة التي قيل أن عقيلا أرسلها إلى علي ؟ ! . إنه لم يستطع أن يصبر إلى حين إخراج العطاء ، والتحق بمعاوية خصم أخيه !! ، إن من لم يستطع أن يصبر على ذلك ، فإنه لا يستطيع أن يضحي بنفسه وولده وإخوته لنصرة أخيه.

والغريب في الأمر أن مؤلف الكتاب الذي ذكر حكاية رسالة عقيل لأخيه علي ، عاد بعد أكثر من ٣٥ صفحة وذكر أن عقيلا ذهب إلى أخيه وطلب منه مالا ، فلما لم

يُعطيه ، فالتحق بمعاوية فأعطاه ما طلب [٧٣]، ذكر ذلك من دون أي تعليق ، وكأن الأمر عادي لا يُثير اعتراضا ولا استغرابا ! .

الخبر السادس– مفاده أنه أيام وقعة صفين سنة ٣٧هـ ، جاء الصحابيان أبو هريرة وأبو الدرداء من مدينة حمص ، واتصلا بعلي ومعاوية للإصلاح بينهما ، ثم عاد الاثنان إلى منزليهما بحمص [٧٤] . وخبره هذا لا يصح إسنادا ولا متنا ، فإسناده سبق أن بينا أن أسانيد كتاب الإمامة لا تصح، ومتنه يُبطله شاهدان تاريخيان ، الأول هو أن الصحابي أبا الدرداء تُوفي سنة ٣٢هـ ، قبل مقتل عثمان بثلاث سنوات، وقد سكن دمشق منذ زمن عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– ، وأقام بها إلى أن تُوفي بها [٧٥] ، فهل رجل مات سنة ٣٢هـ ، يُقال أنه كان حاضرا أيام معركة صفين سنة ٣٧ هـ ؟ ! .

والشاهد الثاني هو أنه ليس صحيحا أن أبا هريرة سكن حمص أثناء الفتنة ، لأنه –أي أبو هريرة– كان مع عثمان في الدار عندما حاصره الأشرار وقتلوه ، ثم اعتزل القتال ولم يرحل إلى حمص ، وبقي مخالطا للطائفتين المتقاتلتين ، من دون أن يُشارك في القتال، وكان يُصلي خلف علي ، ويأكل مع معاوية ، ويقول : "الصلاة خلف علي أتم ، وسِماط معاوية أدسم ، وترك القتال أسلم" [٧٦] .

الخبر السابع– ذكر فيه المؤلف أن الصحابي سعد بن أبي وقاص سُئل عمن قتل عثمان ؟ ، فقال : "إنه قُتل بسيف سلته عائشة ، وصقله طلحة ، وسمه ابن أبي طالب ، وسكت الزبير وأشار بيده ، وأمسكنا نحن ، ولو شئنا دفعنا عنه"[٧٧].

وخبره هذا لا يصح إسنادا ولا متنا ، فمن حيث الإسناد فقد بينا سابقا أن أسانيد كتاب الإمامة والسياسة غير صحيحة، وخبره هذا وجدته مُسندا في كتابين ، هما :

أخبار المدينة لعمر بن شبة ، والعقد الفريد لابن عبد ربه ، فإسناد ابن شبة هو : "قال ابن دأب : قال الحارث بن خفيف .. ."[٧٨]. وإسناده هذا غير صحيح ، لأنه فيما يخص ابن دأب فقد عثرت على ثلاثة رواة يُعرفون بابن دأب ، لم أستطع تمييز ابن دأب المذكور في الإسناد ، لكن المهم في الأمر أن هؤلاء الثلاثة كلهم ضعفاء [٧٩] .

وأما الراوي الثاني ، وهو الحارث بن خفيف ، فيبدو أنه مجهول ، لأنني لم أعثر له على ترجمة ، ولا على جرح ولا تعديل ، في كتب التراجم والتواريخ ، ولا في مصنفات الجرح والتعديل . وهذا فضلا على أن الحبر فيه انقطاع ، لأن المؤرخ ابن شبة لم يُصرح فيه بالسماع من ابن دأب، الذي هو بدوره لم يصرح بالسماع من الحارث بن خفيف .

وأما إسناد ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد ، فهو لا يصح أيضا ، لأنه لا يُوجد فيه إلا راوٍ واحد مجهول ، لم يُسميه المؤلف ،واكتفي بقوله : عن رجل من ليث [٨٠] . وهذا إسناد وجوده وعدم وجوده سيان .

وبالنسبة للمتن ، فهو أيضا لا يصح ، ترده طائفة من الأخبار الصحيحة ، منها ماصح عن عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– أنها قالت عن عثمان : "قُتل مظلوما ، لعن الله من قتله" [٨١] . وصح عن علي بن أبي طالب– رضي الله عنه– أنه أنكر قتل عثمان ، ونفى أن يكون له أي دور في قتله ، من ذلك أنه قال يوم مقتل عثمان : "اللهم لم أقتل ولم أمال" [٨٢] . وكان يقسم بالله بأنه لم يقتل عثمان ، ولا أمر بقتله، ولا رضي به، وقد نهى عنه فلم يُسمع منه. وذكر ابن كثير أن ذلك ورد عن علي من عدة طرق تُفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث [٨٣] . وكان هو وعائشة يلعنان [٨٤] قتلة عثمان [٨٥] . وقد صح! الخبر أنه قال : "والله ما قتلت عثمان ، ولا أمرتُ بقتله ،ولكن غُلبت" [٨٦] .

ومنها أيضا أنه قد صحّ عن رسول الله –عليه الصلاة والسلام– أنه قال لعثمان : "ياعثمان إن الله مُقمصك قميصا ، فإن أرادك المنافقون على أن تخلعه فلا تخلعه" [٨٧] . فهذا الحديث الشريف نص على أن الذين ثاروا على عثمان وقتلوه هم منافقون، والصحابة الذين اتهمهم الخبر الذي ذكره صاحب الإمامة والسياسة ، ليسوا منافقين بشهادة القرآن الكريم والسنة النبوية ، فالزبير وطلحة وعلي–رضي الله عنهم– من العشرة المبشرين بالجنة المشهود لهم بها ، وهم من الذين قال الله تعالى فيهم : {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [سورة التوبة/١٠٠] . وعائشة – رضي الله عنها– هي من أمهات المؤمنين اللائي قال الله تعالى فيهن : {النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم} [سورة الأحزاب/٦] . فهؤلاء الصحابة كلهم كانوا مؤمنين مشهود لهم بالإيمان ، وليسوا من المنافقين ، ومن ثم فليسوا هم الذين ثاروا على عثمان ، ولا هم الذين قتلوه ، لأن الذين فعلوا ذلك نص الحديث على أنهم من المنافقين .

الخبر الأخير (الثامن) – يتعلق بموقف علي من التحكيم في موقعة صفين ، فذكر المؤلف أنه لما اشتد الحال على أهل الشام في وقعة صفين ، رفعوا المصاحف ودعوا إلى الاحتكام إلى كتاب الله ، فرفض علي توقيف القتال ، وحذّر أتباعه من توقيفه لأنه مكيدة ، لكن طائفة من أتباعه من اليمنية وغيرهم طالبته بوقف القتال وقبول الصلح ، فقبله علي مُضطرا رغم معارضة القراء له في قبوله للصلح [٨٨] .

فهذا الخبر نص صراحة على أن عليا – رضي الله عنه– قبل التحكيم مُضطرا بسبب ضغوط طائفة من أتباعه ، على رأسهم اليمنية الممثلة في زعيمها الأشعث بن قيس [٨٩]. وهو خبر تقابله روايات أخرى ذكرها الطبري عن الإخباري أبي مخنف لوط بن يحيى ، مفادها أن الذي أضطر عليا على قبول الصلح والتحكيم هم القراء –

الخوارج فيما بعد– وليس اليمنية ، وقد هددوه بالانقلاب عليه إن لم يُوافق ، ثم بعد التحكيم خرجوا عليه وحاربوه [٩٠].

فهل ما ذكرته هذه الروايات –عن موقف علي– صحيح ؟ ، إنه ليس صحيحا ، لأن هذه الروايات لاتصح إسنادا ولا متنا ، فإسناد كتاب الإمامة والسياسة غير صحيح ، لأن أسانيده بينا أنها غير صحيحة ، وأما أسانيد روايات الطبري فمن رجالها : أبو مخنف لوط بن يحيى ، قال فيه نُقاد الحديث : أخباري تالف ، ضعيف لا يُوثق به ، مُحترق ليس بشيء [٩١] كما سبق عرضه.

وأما متنا فتلك الروايات تردها رواية صحيحة ، نصت صراحة على أن عليا قبل التحكيم طواعية من دون ضغوط من أي طائفة ، وقد قبله عن اقتناع بناء على ما يأمر به الشرع من الجنوح إلى السلم والصلح بين المسلمين . ونصها الكامل هو : "حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا يعلي بن عبيد ، عن عبد العزيز بن سياه ،عن حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي بالنهروان ففيما استجابوا له ؟ وفيما فارقوه ؟ وفيما أستحل قتالهم ؟ قال : كنا بصفين فلما استحر القتل بأهل الشام اعتصموا بتل ، فقال عمرو بن العاص لمعاوية : أرسل إلى علي بمصحف وأدعه إلى كتاب الله فإنه لن يأبى عليك ، فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله { ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون } فقال علي : نعم أنا أولى بذلك ، بيننا وبينكم كتاب الله ، قال : فجاءته الخوارج ونحن ندعوهم يومئذ القراء وسيوفهم على عواتقهم ، فقالوا : ياأمير المؤمنين ماننتظر بهؤلاء القوم الذين على التل ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم ..."[٩٢].

المجموعة الثالثة– أخبار تاريخية متفرقة

تتضمن المجموعة أخبارا تاريخية متفرقة:

أولها- يتمثل في أن مؤلف الإمامة قال : "حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحمامي رضي الله عنه ، حدثنا أحمد بن حواش الحنفي قال : حدثنا ابن المبارك عن عمر بن سعيد عن أبي مليكة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنه يقول : وضع عمر رضي الله عنه على سريره فتكنفه الناس يدعون ويصلون قبل أن يرفع ، فلم يرعني إلا رجل قد أخذ بمنكبي من ورائي فالتفت فإذا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يترحم على عمر رضي الله عنه وقال : والله ما خلفت أحدا أحب إلي أن ألقى الله تعالى بمثل عمله منك ياعمر وأيم الله إن كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك وذاك أني كنت سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم- يقول : ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، وكنت أنا وأبو بكر وعمر ، وإن كنت لأظن أن يجعلك الله تعالى معهما" (٩٣) .

ويتمثل نقدنا لهذا الخبر في أن المؤلف تصرّف فيه إسنادا ومتنا ، لحاجة في نفسه ، فأصبح الخبر في هذه الحالة غير صحيح ، وليتبين ذلك بوضوح نقارنه بالخبر الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه ، هذا نصه : "حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ،وأبو الربيع العتكي ، وأبو كريب محمد بن العلاء – واللفظ لأبي كريب – قال أبو الربيع : حدثنا (وقال الآخران أخبرنا) : ابن المبارك عن عمر بن سعيد بن أبي حسين ، عن ابن مليكة قال : سمعت ابن عباس يقول : وضع عمر بن الخطاب على سريره فتكنفه الناس يدعون ويثنون ويصلون عليه قبل أن يرفع وأنا فيهم ؛ قال : فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي فالتفت إليه فإذا هو علي فترحم على عمر وقال : ما خلفت أحدا أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، و أيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذاك أني كنت أكثر أسمع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ، فإن كنت لأرجو أو لأظن أن يجعلك الله معهما" (٩٤).

فالمقارنة تُبين أن الإسنادين فيهما اختلاف في بعض الرواة ، فلا يُوجد في إسناد مسلم : مؤلف الإمامة والسياسة ، ولا أحمد بن حواش الحنفي ، ولا أبو مليكة ، وهذا الأخير هو عند مسلم : ابن أبي مليكة ، وليس : أبو مليكة .

وأما حال إسناد رواية الإمامة والسياسة ، فهو إسناد غير صحيح ، لأن المؤلف – المزعوم بأنه ابن قتيبة– الذي صرّح بالسماع من الراوي الثاني ، وهو يحيى بن عبد الحميد الحماني ، لم يثبت أنه روى عنه ، ولا هو من شيوخه [٩٥]، وهذا الراوي–أي الثاني– ضعيف وليس بثقة ، وصفه بعض نقاد الحديث بأنه شيعي متعصب يتعمد الكذب جهارا ، ويسرق الحديث ويُحرّف الكتب [٩٦] . وأما الراوي الثالث ، –هو أحمد بن حواش– فيبدو أنه مجهول ، لأنني لم أعثر له على ذكر في كتب التراجم والتواريخ ، ولا في مصنفات الجرح والتعديل .

وأما إذا قارناه من حيث المتن ، فواضح أن نص مسلم لا يُوجد فيه ما ذكره مؤلف الإمامة السياسة من أن ابن عباس عندما ذكر عليا قال : (كرم الله وجهه) ، فهذه العبارة لا وجود لها عند مسلم ، مما يعني أن المؤلف أو الراوي الثاني أو هما معا تصرّفا في النص وأدخلا فيه عبارة (كرم الله وجهه) ، خاصة وأن الراوي الثاني– يحيى بن عبد الحميد– معروف بأنه ينتمي الى فرقة دينية تعلن الولاء لعلي وآل علي، وهو متعصب يُحرف النصوص ، ويتعمد الكذب ، فهذه العبارة من الراجح جدا أنه هو واضعها ، ووافقه عليها المؤلف الذي أظهره حبه له عندما خصه– من بين رواة الخبر– بالترضي عنه ، في قوله : "حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني رضي الله عنه" .

ومما يزيد ما قلناه قوة وإثباتا ، هو أن تلك العبارة لا تُوجد في صحيحي البخاري ومسلم ، ولا في مسند أحمد ، ولا في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه . فعبارة (كرم الله وجهه) ، لم أجدها في حق علي ولا في حق غيره من الصحابة ، ولا كانت

مستخدمة بين الصحابة فيما بينهم ، فلو كانت مُستخدمة بينهم لوجدنا لها ذكرا في دواوين الإسلام المعتمدة، وإنما نجد لها ذكرا في الروايات الحديثية الضعيفة ، نجدها منسوبة إلى بعض الرواة ، وليست ثابتة عن النبي–عليه الصلاة والسلام–، ولا عن صحابته –رضي الله عنهم– (٩٧) .

الخبر الثاني–من المجموعة الثالثة– يتعلق بالمدة التي عاشتها فاطمة –رضي الله عنها– بعد أبيها–عليه الصلاة والسلام– ، فقد ذكر مؤلف الإمامة والسياسة ، أنها عاشت بعد أبيها ٧٥ ليلة ، ثم تُوفيت (٩٨) . وخبره هذا لا يصح إسنادا ولا متنا ، فأما إسنادا فقد بينا –في المبحث الأول– أن أسانيد كتاب الإمامة والسياسة غير صحيحة .وأما متنا فيرده الخبر الصحيح الذي رواه البخاري من أن فاطمة تُوفيت بعد ستة أشهر من وفاة رسول الله– عليه الصلاة والسلام– (٩٩) .

الخبر الثالث– مفاده أن المؤلف قال : "قال هبيرة بن شريم : سمعت الحسن– رضي الله عنه– فذكر أباه و فضله وسابقته ، ثم قال : والله ما ترك صفراء ولا بيضاء ، إلا سبع مائة درهم فضلت من عطائه أراد أن يشتري بها خادما" (١٠٠) .

ومعنى هذا الخبر أن عليا–رضي الله عنه– مات فقيرا محتاجا ، ولم يُتوف غنيا وما ترك لأهله أموالا يرثونها ، فهل هذا الخبر صحيح ؟ ، إنه خبر لا يصح إسنادا ولا متنا ، فإسناده مُنقطع لا يُوجد فيه إلا راوٍ واحد فقط ، هو هبيرة بن شريم الذي صرّح بأنه كان شاهد عيان لما رواه ، فأين باقي الرواة بينه وبين مؤلف الكتاب ؟ ! . علما بأن هذا الراوي يبدوا أنه مجهول ، فلا ذكر له في كتب التراجم والتواريخ ، ولا في مصنفات الجرح والتعديل .

وأما متنا فهناك روايات تخالف ما ذكرته رواية الإمامة والسياسة ، نصت على أنه عندما مات علي بن أبي طالب–رضي الله عنه– ترك العبيد ، والخدم ، و ١١ سرية

أم ولد ، وخلّف أيضا الضياع والنخيل ، والمزارع والأوقاف ، ترك ورثته من أغنياء قومهم ومياسيرهم [١٠١] . وتشهد وصيته التي كتبها سنة ٣٩هـ ، أنه كان يملك الأراضي ، والآبار ، والزروع ،والرقيق [١٠٢] .

الخبر الرابع– مفاده أن المؤلف عندما ذكر عدد القتلى في موقعة الحرة بالمدينة سنة ٦٣ هـ ، قال : "قال أبو معشر : حدثنا محمد بن عمرو بن حزم ، قال : قُتل بضعة وسبعون رجلا من قريش ، وبضعة وسبعون رجلا من الأنصار ، وقُتل من الناس نحو من أربعة آلاف ..." [١٠٣]. وخبره هذا لا يصح إسنادا ،ويتضمن أمرا مستحيل الحدوث ، فبالنسبة للإسناد فهو يتكون من راويين اثنين ، الأول هو أبو معشر ذكره مبهما ، لأن هذه الكنية يُعرف بها ثلاثة رواة مشهورين ، هم : أبو معشر يوسف بن يزيد السندي، وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن ، وأبو معشر زياد بن كليب ، وهؤلاء الثلاثة لم يُذكر أنهم رووا عن محمد بن عمرو بن حزم [١٠٤] .

وبما أن أبو معشر هذا صرّح بالسماع من محمد بن عمرو بن حزم ، فهذا دليل على أن الإسناد منقطع بينه وبين مؤلف الكتاب لأن ابن حزم هذا قُتل سنة ٦٣هـ ، ومؤلف الكتاب – المزعوم بأنه ابن قتيبة– ولد سنة ٢١٣هـ ، فالفارق الزمني بينهما : ١٥٠ سنة ، وهذا فارق كبير يتطلب راويين على الأقل .

وأما الأمر المستحيل الذي يتضمنه الخبر فهو أن الراوي أبا معشر صرّح بالتحديث والسماع من محمد بن عمرو بن حزم في ذكره لمجموع قتلى وقعة الحرة ، وبما أن محمد بن عمرو هذا كان من رؤوس الثائرين على بني أمية ، والمقاومين لجيشهم ، وقد قتل في المعركة ، وبعد مقتله تعرّضت المدينة للقتل والنهب والاستباحة [١٠٥]، فإنه من المستحيل أن يسمع أبو معشر من محمد بن عمرو لأنه قُتل أثناء المعركة فكيف يسمع منه ؟! ، ولأن محمدا هذا قُتل أثناء القتال ، فكيف يستطيع معرفة

مجموع قتلى وقعة الحرة ؟ ! ، فهذا أمر لا يمكن أن يعرفه إلا من بقي حيا بعد انتهاء المعركة .

والغريب في الأمر أن مؤلف الكتاب قبل أن يذكر ذلك الخبر المروي عن أبي معشر عن محمد بن عمرو عن مجموع قتلى الحرة ، كان قد ذكر صراحة أن محمد بن عمرو بن حزم كان من قادة المقاومين للجيش الأموي ، وقُتل في وقعة الحرة ، فلما قُتل أنهزم جيش المدينة ، ودخلها الجيش الأموي قتلا ونهبا [١٠٦] ، ثم بعد أكثر من ٢٠ صفحة يعود ويذكر ذلك الخبر عن عدد قتلى وقعة الحرة المروي عن محمد بن عمرو ، من دون أي حرج ولا تعليق ، وكأن الأمر عادي للغاية لا استحالة فيه ولا تناقض . فهذا المؤلف إما أنه لايعي ما يقول ، وإما أنه يتعمد التحريف والتلاعب بالروايات لغايات في نفسه يسعى إلى تحقيقها ،ولا يهمه بعد ذلك أأصاب أم أخطأ في كتابته للتاريخ .

الخبر الخامس– مفاده أن المؤلف قال : "قال : وذكروا أن الهيثم بن عدي أخبرهم ، قال : لما ولى السفاح الشام واستصفى أموال بني أمية لنفسه ، أعجبته نفسه وحسد ابن أخيه على الخلافة ، فأظهر الطعن في أبي العباس" ، ثم واصل المؤلف كلامه عن الخلاف بين الرجلين ، والحرب التي جرت بينهما ، وانتصار أبي العباس على السفاح ، وقد تناول هذا الموضوع تحت عنوان : خروج السفاح على أبي العباس وخلعه [١٠٧] ، وخبره هذا باطل من أساسه ، وهو من أغرب الأخطاء التي وقعت في كتابة التواريخ ، لا يصح الوقوع فيه أبدا ، وهو لايصح إسنادا ولا متنا ، فمن حيث الإسناد إنه–أي المؤلف– قال : "قال : وذكروا أن الهيثم بن عدي أخبرهم..." ، فمن هؤلاء الذين ذكروا ؟ ، لا جواب ، إنهم مجهولون ! . وهذا الهيثم بن عدي الذين رووا عنه ، هو إخباري قال عنه بعض نقاد الحديث : إنه كذاب متروك ، ليس بثقة ، كان متخصصا في الكذب يتفرغ له في الصباح [١٠٨]. فهذا الإسناد إذن لايصح .

وأما متنا فهو ظاهر البطلان ، لأن المؤلف جعل أول خليفة عباسي أبا العباس السفاح ، جعله شخصيتين ، هما : أبو العباس ، وهو الخليفة ، والسفاح ، وهو والي الشام ، فخرج هذا الأخير على الأول بالسلاح ، وهذا زعم باطل ، لأن الثابت المتواتر هو أن هذين الرجلين هما شخصية واحدة ، هي : أبو العباس السفاح ، أول خليفة عباسي. فهذا المؤلف إما أنه جاهل بما يكتب ، وإما أنه يتعمد التحريف والتلاعب بالروايات ، ولا يصح أن يُقال : إنه ربما نسي أو أخطأ ، لأنه كرر الخطأ مرارا وخصص له مبحثا عنوانه : خروج السفاح على أبي العباس وخلعه ، ولأن تحريفه هذا ليس من الأمور التي تُنسى ولا يُتنبه لها ، خاصة وأنه كرر الخطأ مرارا ، ولأنه أيضا سيقع في أخطاء مماثلة مرتبطة بحوادث أخرى ، سنذكر بعضها فيما يأتي .

الخبر السادس- ذكر فيه المؤلف أنه لما تُوفي الخليفة العباسي المهدي سنة ١٧٣هـ ، استخلف ابنه هارون الرشيد [١٠٩] . وخبره هذا غير صحيح تماما ، لأن المهدي توفي سنة ١٦٩هـ ، فخلفه ابنه موسى الهادي وليس هارون الرشيد ، فلما توفى الهادي سنة ١٧٠هـ خلفه أخوه هارون ، وليس في سنة ١٧٣هـ [١١٠] فالمؤلف أخطأ في ثلاثة أمور ، أولها في سنة وفاة المهدي ، وثانيها في سنة تولي هارون الرشيد الخلافة ، وثالثها في إغفال الهادي وإسقاطه من قائمة خلفاء بني العباس .

وأما الخطأ الأخير-السابع من المجموعة الثالثة- فمفاده أن المؤلف ذكر أن هارون الرشيد كتب ولاية العهد- من بعده- لابنه المأمون أولا ، ثم للأمين ثانيا ، وذكر أيضا أن هذا الأخير-أي الأمين-هو الذي خرج على أخيه بالسلاح [١١١] . وخبره هذا غير صحيح تماما ، تخالفه الروايات التاريخية المعروفة ، من أن الرشيد

أوصى بولاية العهد لابنه الأمين ، ثم للمأمون ، وأن المأمون هو الذي خرج على أخيه بالسلاح عندما أسقطه أخوه من ولاية العهد [١٠٢].

وختاما لهذا المبحث يتبين أن كتاب الإمامة والسياسة ، مليء بالأخطاء التاريخية الظاهرة منها والخفية من جهة ، وخالٍ من نقد الأخبار وتمحيصها من جهة أخرى ، فكان مؤلفه جامعا للأخبار ساردا لها ، متلاعبا بكثير منها ومحرفا لها .

ومن على شاكلته من المؤرخين كثر، ومن الرواة أكثر، يمكن كشف أوهامهم أو كذبهم بوضعهم تحت مجهر البحث، وفق الطريقة العلمية التي اتبعناها في تعرية أو إسقاط كتاب الامامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة.

المبحث الثالث : تحقيق نسبة الكتب التاريخية إلى مؤلفيها :

يدخل الانتحال في كل الأشياء، ومنها نسبة الكتب إلى غير مؤلفيها؛ لغايات كثيرة، فيجدر بالباحثين القيام بدراسات موضوعية لتوثيق نسبة الكتب لمؤلفيها، لأن بعض الكتاب ألفوا كتبا ونسبوها إلى كبار الأئمة، ويذكرون فيها بعض المفتريات مما يوجب الطعن على أولئك الأعلام، كالمختصر المنسوب إلى الإمام مالك، الذي صنفه أحدهم فذكر فيه أمورا شنيعة لم يقلها مالك ، وكتاب (سر العالمين) الذي نسبوه للإمام الغزالي، وقام مؤرخ متعصب فكريا ودينيا بتأليف كتاب سماه (المعارف) على غرار كتاب (المعارف) لابن قتيبة[١١٣] .

وبما أننا توقفنا عند كتاب الإمامة والسياسة في المبحثين الأول والثاني فإننا سنتوقف عنده في هذا المبحث ايضا.

عَرّف مؤلف كتاب الإمامة والسياسة بنفسه في مقدمة كتابه ، عندما قال : "قال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، رحمه الله تعالى : ..." [١١٤]، فهل صحيح أن مؤلف هذا الكتاب هو ابن قتيبة ؟ ، إنه توجد شكوك قوية تحوم حول مؤلف هذا

الكتاب ، ونسبته إلى ابن قتيبة البغدادي (٢١٣-٢٧٦هـ) غير ثابتة ، والشواهد المرجحة على أنه ليس من مؤلفاته كثيرة ومتنوعة ، نذكر منها طائفة .

فمن حيث الإسناد فإن المؤلف نقل معظم أخباره عن راويين ، هما : سعيد بن كثير بن عون ، وابن أبي كريمة ، وقد صرّح بالسماع منهما ، وسماعه منهما غير ثابت ومستبعد جدا ، وهذا أمر سبق إثباته وتوثيقه في المبحث الأول [١١٥] . الأمر الذي يدل على أن مؤلف كتاب الإمامة والسياسة غير ثقة ، يتعمد التغليط والتحريف ، وهذا لا يصدق على ابن قتيبة الحقيقي ، المعروف بأنه ثقة ديّن ، على مذهب السلف [١١٦].

وأما الشواهد الأخرى المتعلقة بمتن الكتاب ومؤلفه ، فأولها إن المصادر التاريخية التي ترجمت لابن قتيبة- التي اطلعت عليها- لم تذكر له كتابا عنوانه : الإمامة والسياسة ، وقد ذكر له ابن النديم قائمة طويلة جدا من مؤلفاته لا يوجد من بينها هذا الكتاب [١١٧].

وثانيها -أي الشواهد- إن في الكتاب طعنا كبيرا في الصحابة ، بطريقة خفية وظاهرة ، وهذا يتناقض مع مذهب ابن قتيبة الأثري، المعظم للصحابة، كما أن أمثال هذه الأخبار لا نجدها في كتب ابن قتيبة ، كالمعارف وعيون الأخبار ، أما كتاب الإمامة والسياسة فمملوء بذلك [١١٨] .

والشاهد الثالث هو إني بحثتُ في مئات المصنفات التراثية المتقدمة -عن طريق الحاسب الآلي- ولم أعثر على أي ذكر لهذا الكتاب منسوبا لابن قتيبة ، ولا لغيره ، مما يعني أنه لم يكن معروفا بين أهل العلم في العصر الإسلامي زمن ابن قتيبة ،

ولا القريب منه ، وهذا يُرجح بقوة بأن الكتاب ظهر متأخرا بعد وفاة ابن قتيبة بزمن طويل .

والشاهد الرابع يتمثل في وجود أخطاء تاريخية فادحة ، في كتاب الإمامة والسياسة ، لا يصح أن يقع فيها مؤرخ كابن قتيبة ، لأنها ثابتة معروفة ، وقريبة منه زمنيا ، وتخالف ما ذكره هو شخصيا في كتابه المعارف ، مما يعني أن مؤلف الإمامة والسياسة ، ليس هو ابن قتيبة ، وإن مؤلفه مجهول ، ذكر تلك الأخطاء التاريخية جهلا أو متعمدا وليس ناسيا ، لأنها ليست خبرا واحدا ، ولا هي من الأمور التي تغيب عن البال في الغالب الأعم . وسنذكر منها خمسة أخطاء كنماذج على سبيل التمثيل لا الحصر .

منها: إن الكتاب يروي عن أبي ليلى، وأبو ليلى كان قاضيا بالكوفة سنة(١٤٨هـ) أي قبل مولد ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

ومنها: إن المؤلف نقل خبر فتح الأندلس عن امرأة شهدته، وفتح الأندلس كان قبل مولد ابن قتيبة بنحو مائة وعشرين سنة.

ومنها: إن مؤلف الكتاب يذكر فتح موسى بن نصير لمراكش مع أن هذه المدينة شيدها يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين سنة ٤٥٥ هـ، وابن قتيبة توفي سنة (٢٧٦هـ) .

وإن مؤلف الإمامة والسياسة جعل الخليفة العباسي أبا العباس السفاح شخصيتين متنازعتين متحاربتين ، وهذا خطأ فادح وقع فيه هذا المؤلف ، ولم يقع فيه ابن قتيبة ، فقد ذكر في كتابه المعارف أن أبا العباس السفاح هو أول خليفة عباسي تولى الخلافة سنة ٣٢هـ ، و لم يجعله شخصيتين [١١٩].

والخطأ الثاني ذكر فيه مؤلف الإمامة أنه لما تُوفي الخليفة المهدي خلفه ابنه هارون الرشيد [١٢٠] . وهذا خطأ فاحش لم يقع فيه ابن قتيبة في كتابه المعارف ، فقد

نصّ فيه صراحة على أنه لما تُوفي المهدي خلفه ابنه موسى الهادي ، فلما توفي هذا الأخير ، خلفه أخوه هارون الرشيد [١٢١] .

والخطأ الثالث ذكر فيه مؤلف الإمامة والسياسة أن الخليفة هارون الرشيد تُوفي سنة ١٩٥هـ [١٢٢] . وهذا خطأ واضح وقع فيه هذا المؤلف ، و لم يقع فيه ابن قتيبة الحقيقي ، الذي ذكر أن الرشيد تُوفي سنة ١٩٣هـ [١٢٣].

وأما الخطأ الرابع فمفاده أن المؤلف ذكر أن الرشيد كتب العهد لابنه المأمون أولا ، ثم لابنه الأمين ثانيا ، فلما تُوفي الرشيد خرج الأمين على أخيه المأمون بالسلاح [١٢٤] . وهذا خطأ واضح من هذا المؤلف ، لم يقع فيه ابن قتيبة الحقيقي ، الذي ذكر في كتابه المعارف أن الرشيد كتب العهد للأمين أولا ، ثم للمأمون ثانيا ، فلما تُوفي الرشيد ، تولى الأمين الخلافة ، ونقض عهد والده ، فأبعد أخاه المأمون وولى مكانه ابنه موسى [١٢٥].

وآخرها –أي الخطأ الخامس– ذكر فيه مؤلف الإمامة والسياسة ، أن النزاع بين الأخوين الأمين والمأمون بدأ مباشرة بعد موت الرشيد ، فنازع الأمين أخاه المأمون على الخلافة ، مما جعل المأمون يدخل قصر الخلافة ببغداد ، ويقبض على أخيه ويسجنه ، لكن الأمين تمكن من الفرار من السجن ، فأرسل المأمون من قبض عليه وقتله ، ولم يذكر أية حروب وقعت بين الأخوين [١٢٦] . وخبره هذا خطأ واضح بيّن ، لم يقع فيه ابن قتيبة الحقيقي ، الذي ذكر صراحة أن الأمين هو الذي تولى الخلافة بعد الرشيد وليس المأمون ، وبعد سنة تنكر الأمين لأخيه ، وبعد عامين من وفاة الرشيد أرسل الأمين جيشا لمحاربة المأمون الذي كان مقيما بخُراسان وليس ببغداد مع أخيه في القصر ، فدخل الأخوان في حروب طاحنة استمرت إلى سنة ١٩٨هـ ، انتهت بقتل الأمين على أيدي جنود المأمون [١٢٧] .

وبذلك يتبين أن نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة ، هي نسبة غير ثابتة ، ولا تصح إسنادا ولا متنا ولا تاريخا ، وإنما هو كتاب مؤلفه مجهول ، أخفى شخصيته لتحقيق أهداف مُخطط لها سلفا ، انطلاقا من خلفيته.

الخاتمة والنتائج

١- النقد الخارجي للكتب التاريخية هو نقد أسانيدها، وقد انتدب طائفة من أهل العلم أنفسهم لمعرفة درجات الأحاديث المضافة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة والتابعين عبر فحص ودراسة أسانيدها، عرفوا بالمحدثين، وعرف العلم الذي نبغوا فيه بـ «علم مصطلح الحديث» ، ويرى الباحث أن من الضروري توظيف علم مصطلح الحديث في فحص أسانيد الكتب التي أرخت لعصر الصحابة؛ لما أثاره المغرضون والسذج من غبار حول أحداث وأسماء ارتبطت بوجدان المسلمين، فمن الواجب والحالة هذه تخصيص دراسات عن أسانيد كل كتاب من الكتب التي تعد مصادر أصلية لتاريخ أعظم جيل عرفه الوجود، ألا وهو جيل الصحابة.

٢- كتاب الإمامة والسياسة المنسوب إلى المؤرخ عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، من الكتب التي تضمنت طعنا صريحا وخفيا بالصحابة الكرام، عالج هذا الكتاب موضوع رئاسة الدولة الإسلامية منذ عصر الرسول -صلى الله عليه وسلم- وعهد الأمويين والعباسيين إلى عهد هارون الرشيد، والشؤون الإدارية وتأثرها بالفتن وما يلحق بهذا، وهو المثال التطبيقي الذي درسنا أسانيده دراسة نقدية، وتبين لنا من نقدنا لكتابه انه ذكر آلاف الروايات في كتابه ولم يُوثقها بأسانيدها ، وأن الأسانيد التي ذكرها لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهي اسانيد مفبركة، وفيها انقطاع ورواة مجهولون، وهذه الطريقة لا يقبلها علم الجرح والتعديل، ومخالفة له.

وهذا الكتاب أحد أهم الكتب التي يعتمد عليها الطائفيون القدامى والمعاصرون، والمستشرقون، والتغريبيون، وغيرهم، في الترويج لمقولة وجود خلافات معمقة بين أهل البيت والصحابة، اتباعا للهوى، وايثارا لحظوظ النفس، وهي مقولة كاذبة خاطئة، لسقوط أسانيد هذا الكتاب، وعند قيام الباحثين بفحص أسانيد الكتب التاريخية الأخرى التي تعد مصادر أصلية فإنهم سيتوصلون الى النتيجة ذاتها، وبذلك يثبت كذب وزيف تلك المقولة، وتستقر في الأذهان والوجدان حقيقة وحدة الجيل الأول وهو الأفضل في الأمة، وتكون منطلقا وقاعدة لوحدة الأجيال الحالية والقادمة.

٣- من المعلوم أن النقد الداخلي هو النظر في المتن، والمتن ينقسم إلى معنى وعبارة، أو مادة وشكل، أو فكرة وأسلوب، فالعبارة أو الشكل أو الأسلوب شِقّ يعرض له النقد الداخلي، ولما كان الخبر التاريخي في كثير من الأحيان سببا لإثارة الخلاف بين الفرق الإسلامية، فإن تطبيق منهج النقد الداخلي له سيرأب الصدع، ويقلل من شقة الخلاف.

٤- في الكتاب الذي نقدنا أسانيده، وهو الإمامة والسياسة –المنسوب لابن قتيبة- متون أخبار تاريخية كثيرة زائفة، ذكرنا منها طائفة نقدناها إسنادا ومتنا ، وهي تتوزع على ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى- أخبار ملفقة تتعلق بموضوع الخلافة.

المجموعة الثانية- أخبار ملفقة تتعلق بأحداث الفتنة الكبرى.

لمجموعة الثالثة- أخبار تاريخية متفرقة.

٥- يدخل الانتحال في كل الأشياء، ومنها نسبة الكتب إلى غير مؤلفيها؛ لغايات كثيرة، فيجدر بالباحثين القيام بدراسات موضوعية لتوثيق نسبة الكتب لمؤلفيها، لأن بعض الكتاب ألفوا كتبا ونسبوها إلى كبار الأئمة، ويذكرون فيها بعض المفتريات مما يوجب الطعن على أولئك الأعلام، كالمختصر المنسوب إلى الإمام مالك، الذي صنفه أحدهم فذكر فيه أمورا شنيعة لم يقلها مالك ، وكتاب (سر العالمين) الذي

نسبوه للإمام الغزالي، وقام مؤرخ متعصب فكريا ودينيا بتأليف كتاب سماه (المعارف) على غرار كتاب (المعارف) لابن قتيبة.

وقد شككنا في نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة البغدادي (٢١٣-٢٧٦هـ) ونفيناه، استنادا إلى معطيات وأدلة كثيرة ذكرناها، وتبين أن نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة ، هي نسبة غير ثابتة ، ولا تصح إسنادا ولا متنا ولا تاريخا ، وإنما هو كتاب مؤلفه مجهول ، أخفى شخصيته لتحقيق أهداف مُخطط لها سلفا ، انطلاقا من خلفيته.

التوصيات

١-الحث على اتباع أسلوب عرض ما جاء في كتاب تاريخ معين على المتون الصحيحة لكشف الكذب والتلاعب والوهم فيه.

٢- الحث على اعتماد منهج النقد الخارجي للخبر التاريخي.

٣- الحث على اعتماد منهج النقد الداخلي للخبر التاريخي.

٤-الحث على كشف عمليات تشويه أحداث التاريخ الإسلامي، وأعلامه.

المصادر والمراجع

(1) الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت ، ٤٦٣هـ) : الكفاية في علم الرواية ، تحقيق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية – المدينة المنورة (د. ت) ٣٩٣.

(2) الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ، ٧٤٨هـ) : سير أعلام النبلاء ،ط٩ ، (بيروت ، ١٤١٣هـ) ٥ / ٣٤٧ .

(3) سيأتي .

(4) مؤلف مجهول : الإمامة والسياسة ، المنسوب لابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت، 276هـ) ، تحقيق : خليل المنصور ، (بيروت ، 1418هـ – 1997م) 1/ 44 وما بعدها ، 2 / 1 ، 85 ، 96 .

(5) المصدر نفسه ، ١ / ٥ .

(6) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ، (بيروت ، د .ت)10 / 170 ؛ المزي ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج الكلبي (ت ، 742هـ) : تهذيب الكمال ، تحقيق : بشار عواد ، (بيروت ، 1980م)، 10 / 319 ؛ والذهبي : سير أعلام النبلاء ، 13/ 296 ؛ وابن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي ، (ت، 1089هـ)

: شـذرات الـذهب فـي اخبـار مـن ذهـب ، تحقيـق : محمـود الأرنـاؤوط ،ط1(بيـروت ، 1406هـ/1986م) 3 / 319.

(7) الذهبي : الكاشف ، تحقيق : محمد عوامة ، ط1 ، (جدة ، 1413 هـ) 1 / 433 ، 692 ، 2 / 236 .

(8) المزي : تهذيب الكمال ، 10 / 390 – 391 ، 27 / 536 – 537 .

(9) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، 10 / 170 .

(10) المزي : تهذيب الكمال ، ٢٧ / ٥٣٦ .

(11) المصدر نفسه ، ١٠ / ٣٩١ .

(12) ابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت ، 852هـ) : لسان الميزان ، ط3 ، (بيروت ، 1986م) 4 / 372 .

(13) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 5 .

(14) الذهبي : تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي ، ط1 ،(الرياض ، 1415هـ)، 2 / 427 ؛ سير اعلام النبلاء ، 10 / 583 .

(15) لم أعثر له على ترجمة في تاريخ بغداد ، فلو دخلها سعيد بن كثير لترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد .

(16) ابن العربي : القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري الاشبيلي المالكي (ت ، 543هـ) : العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، تحقيق : محب الدين الخطيب ،ط1(المملكة العربية السعودية ، 1419هـ)، 209 ؛ الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، 10 / 170 ؛ المزي: تهذيب الكمال ، 11 / 36 و ما بعدها ؛ الذهبي : سير اعلام النبلاء ، 10 / 583 .

(17) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 8 .

(18) ابن حجر العسقلاني : تقريب التهذيب ، تحقيق : محمد عوامة ، ط1 ، (سوريا ، 1986م)، 1 / 175، 193، 317 ، 435 ، 494، 662 .

(19) الذهبي: المغني في الضعفاء ، تحقيق : نور الدين عتر ،(د . م ، د . ت)، 2 / 487 ؛ ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان ، 5 / 338 .

(20) ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت ، 463هـ) : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، تحقيق : علي البجاوي ،(بيروت ، 1412م) ، 1 / 287 ؛ المزي : تهذيب الكمال ، 15 / 233.

(21) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 42 .

(22) سبق توثيق ذلك .

(23) العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ، 322هـ): الضعفاء ، تحقيق : عبدالمعطي أمين قلعجي ، ط1 ، (بيروت ، 1404هـ) 4 / 262 ؛ الذهبي : الكاشف ، 2/ 421 ؛ ميزان الاعتدال ،تحقيق: علي معوض، ط1 ، (بيروت 1995 م) 2 / 683 .

(24) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 123 .

(٢٥) الطحان ، محمود : أصول التخريج و دراسة الأسانيد ، (الرياض ، ١٩٩٦ م)١٨١ وما بعدها .

(26) ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ، ٤٥٦هـ) : جمهرة أنساب العرب: تحقيق: لجنة من العلماء، ط١، (بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ، ٣٠٩ .

(27) المصدر نفسه ، ٢٨٥ .

(28) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل: (القاهرة ، د . ت) 5/41 .

(29) مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ، ٢٦١هـ) : المسند الصحيح ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت ، د. ت) ١٨٧٠/٤– ١٨٧١ ؛ الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي(ت ، ٢٩٧هـ) : سنن الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون (بيروت، د . ت) ٥/ ٦٣٨ .

(30) ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري، (ت ، ٢١٣هـ): السيرة النبوية ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (مصر، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥ م) ٥١٩/٢ – ٥٢٠ ؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل، (١٥٩/٤ – ١٦٠) .

(31) ورد في التوراة: " وكان بعد موت موسى عبد الرب أن الرب كلم يوشع بن نون خادم موسى قائلاً، فالآن قم اعبر هذا الأردن أنت وكل هذا الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل " ، الكتاب المقدس – العهد القديم، سفر يوشع. الإصحاح الأول ، ١–٣ .

(32) ابن حزم : الفصل، ١٥٩/٤ .

(33) المصدر نفسه ، ٢٣٩/٣ .

(34) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 7 .

(35) البخاري، أبوعبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت ، 256هـ) : الصحيح ، تحقيق : ديب البغا ، ط3 ، (بيروت ، 1987م) 5 / 2311 ، (رقم الحديث 5911).

(36) ابن قتيبة :الإمامة والسياسة ،1 / 8 ، 18 ، 19 ، 227 ، 228 ، 229 .

(37) الضياء المقدسي ، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ، 643هـ) : الأحاديث المختارة ، (مكة المكرمة ، 1410هـ) 2 / 263 ؛ ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس(ت ، 728هـ) : منهاج السنة ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، ط1 ، (القاهرة ، 1406هـ) 8 / 362 ؛ ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم

الدمشقي (ت ، 774هـ) : البداية والنهاية ، (بيروت ، د . ت) 5 / 263 ؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ، 911هـ): تاريخ الخلفاء ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، (مصر ، 1952م) 7 .

(38) الإمام أحمد ، أبوعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ،241هـ): المسند ، (القاهرة ، د . ت)، 263/1 ؛ البخاري: الصحيح ، 4 / 1615 ، 5 / 2311 ؛ الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ، 310هـ): تاريخ الطبري ، ط1 ، (بيروت ، 1407هـ)، 2 / 229 .

(39) عبد الله بن احمد بن حنبل : السنة ، تحقيق : محمد القحطاني ، ط 1 ، (الدمام ، 1406هـ) ، 2 / 570 ، 578 ؛ الخلال ، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت ، 311هـ) : السنة ، تحقيق : عطية الزهراني، (الرياض ، 1410هـ) ، 1 / 289 ، 291 ؛ الذهبي : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق ،عمر عبد السلام التدمري ، ط2 (بيروت ، 1413 هـ - 1993 م) 1 / 160 ؛ ابن حجر الهيثمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري (ت ، 974هـ) : الصواعق المحرقة ، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد الله التركي ، (بيروت ، 1997م) ، 1 / 269 - 570 .

(40) عبد الله بن أحمد : المصدر السابق ، 2 / 578 ؛ الخلال :المصدر السابق، 1 / 289 - 291.

(41) البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ، 458هـ) : شعب الإيمان ، ط1 ، (بيروت ، 1410هـ) ، 1 / 197؛ ابن تيمية : منهاج السنة 7 / 396 ؛ الذهبي: السير ، 4/ 401 ؛ ابن حجر الهيثمي : الصواعق المحرقة ، 1 / 162 و ما بعدها .

(42) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 18 - 22 .

(43) صححتها المصادر التي رجعتُ إليها ، وسنذكرها عند ذكر كل رواية إن شاء الله تعالى .

(٤٤) عبد الله بن أحمد : السنة ، ٢ / ١٥٤ ؛ البيهقي : السنن الكبرى ، تحقيق : عبد القادر عطا ، (مكة ، ١٩٩٤ م)، ٨ / ١٨٣ ؛ الذهبي : الخلفاء الراشدون ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، ط١ (بيروت ، ١٩٩٢ م) ٦ ؛ ابن كثير : البداية ، ٥ / ٢٦١ ؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ٦٩ .

(45) الذهبي : تاريخ الخلفاء الراشدون ، 8 ؛ ابن كثير : المصدر السابق ، 5 / 262 ؛ السيوطي: المصدر السابق ، 152 .

(46) ألامام أحمد : المسند ، 1 / 8 ؛ البخاري : الصحيح ، 3 / 1036 ، 1370 .

(47) السيوطي : المصدر السابق ، 67 .

(48) ابن كثير : البداية والنهاية ، 5 / 246 وما بعدها .

(49) المصدر نفسه ، 5 / 262 ، 286 .

(50) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 229 .

(٥١) ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت ، ٥٧١هـ) : تاريخ دمشق ، تحقيق :عمرو بن غرامة العمروي (دار الفكر ،١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) ٣٩ / ١٩٧.

(52) البخاري :صحيح ، 6 / 2634 .

(53) المصدر نفسه ، 3 / 1353 .

(54) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 48 .

(55) المصدر نفسه ، 1/ 48، 51 .

(56) مسلم : الصحيح ، 3 / 1331 ؛ أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت، 275هـ): السنن ، (بيروت ، د . ت) 1 / 48 .

(57) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 /48 .

(58) خليفة خياط ، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت ، 240هـ) : تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق : أكرم ضياء العمري ، (بيروت ، 1397هـ) ، 1 / 156 –157 ؛ الطبري : المصدر السابق ، 2 / 693 ؛ الذهبي : سير ، 3/ 482 .

(59) الطبري : المصدر السابق ، 2 / 605 ، 693 .

(60) المصدر نفسه 2 / 163 .

(61) المصدر نفسه ، 3 / 125 ؛ ابن كثير : البداية والنهاية ، 7 / 253 .

(62) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 1 / 61 .

(63) سبق أن بينا أن أسانيد كتاب الإمامة والسياسة لا تصح .

(64) ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي، الدارمي، البُستي (ت ، 354هـ) : الثقات ، تحقيق : السيد شرف الين أحمد ، ط1 ، (بيروت ، 1975م) ، 2 / 263 ؛ ابن عساكر : تاريخ دمشق ، 39 / 418 ؛ ابن كثير : البداية والنهاية ، 7 / 189 .

(٦٥) ابن قتيبة : المصدر السابق ، ١ / ٨١ .

(66) علال ، خالد كبير الدكتور : الصحابة المعتزلون للفتنة ، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر (الجزائر ، 2003 م)، 9 وما بعدها .

(67) ابن كثير : المصدر السابق ، 7 / 231 – 234 .

(68) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 / 83 – 84 .

(69) ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان ، 4 / 492 .

(٧٠) الذهبي: سير ، ١٠ / ١٠٢ ؛ ميزان الاعتدال ، ٦ /١٦١ ، ٧ / ٨٩ .

(٧١) البخاري : التاريخ الكبير ، تحقيق : قاسم الندوي ، (بيروت ، د . ت)، ٥ / ٢٩ ؛ الذهبي: سير ، ج ٣ ص: ٣٣ ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب ، ١ / ٢١٠ .

(72) الذهبي : سير ، 320/3 .

(73) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 /121 – 122 .

(74) المصدر نفسه ، 1 / 162 .

(75) الذهبي: المصدر السابق ، 2 / 335 – 337 ؛ ابن العماد الحنبلي:المصدر السابق ، 1 / 196.

(76) الذهبي : المصدر السابق ، 2 / 578 ؛ ابن العماد الحنبلي:المصدر السابق ، 1 / 265 .

(77) ابن قتيبة : المصدر السابق ، ج 1 /72 .

(78) الأزرقي ، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي (ت ، 250هـ) : أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار ، تحقيق : رشدي الصالح ملحس (بيروت ، 1996 م) ، 2 / 223 .

(79) الذهبي : ميزان ، 5 / 395 ، 6 / 104 ، 138 .

(80) ابن عبد ربه ، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد الأندلسي (ت ، 328هـ) : العقد الفريد ، ط 1 (بيروت ، 1404 هـ) 2 / 93 .

(81) هذا الخبر صحيح الإسناد ، على ما ذكره الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (بيروت – 1412 هـ) ، 9 / 97 .

(82) الخلال : السنة ، 2 /328 .

(83) ابن كثير : البداية والنهاية ، 7 / 193 .

(84) الخبر صحيح ، ورجاله : عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وأبوه أحمد ، ومحمد بن الحنفية ، وأبو معاوية ، الضرير، وأبو مالك الأشجعي، وسالم بن أبي الجعد ، والثلاثة الأوائل ، ثقات ،والباقون هم أيضا ثقات . الذهبي: سيّر، 3 / 249، 5 / 108 ، 6 /184،249 .

(85) الإمام أحمد : فضائل الصحابة ، تحقيق : محمد عباس ،(بيروت ، 1983 م) 1 / 455 .

(86) رجاله هم : عبد الرزاق بن همام ،ومعمر بن راشد، وعبد الله بن طاوس ، وأبوه طاوس، الأولان ثقتان مشهوران ، والأخيران هم أيضا ثقتان . ابن كثير : البداية والنهاية ، 7 / 193 ؛ ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، ط 1 ،(بيروت ، د . ت) 5 / 234 ؛ تقريب التقريب ، 1 / 281 .

(87) الإمام أحمد : المسند ، 6 / 86 ، 149 ؛ الخلال : السنة ، 2 / 321 ، 326 ؛ ابن ماجة ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الشافعي (ت ، 840هـ) : السنن ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي ،د.ت) ، 1 / 41 ؛ الألباني ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الأشقودري (ت ، 1420هـ) : الجامع الصغير ، (بيروت ، د. ت)، 1 / 1391 .

(88) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 / 190 ، 231 .

(89) المصدر نفسه ، 1 / 190 .

(90) الطبري : تاريخ ، ٣ / ١٠١ وما بعدها .

(91) ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان ، 4 / 492 .

(92) ابن أبي شيبة ، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر ، البصري، (ت ، 234هـ) : المصنف ، تحقيق : كمال الحوت ، ط1 ، (الرياض ، 1409هـ) ، 7 / 558 ؛ الإمام أحمد: المسند ، 3 /485 .

(93) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 / 3 .

(94) مسلم : صحيح ، 4 / 1858 .

(95) المزي : تهذيب الكمال ، 31 / 420-421 .

(96) المزي : المصدر السابق ، 31 / 424 – 429 ؛ الذهبي : ميزان ، 7 / 198 ؛ المغني في الضعفاء ، تحقيق : الدكتور نور الدين عتر (د . ت) ، 2 / 739 .

(97) بناء على البحث الحاسوبي الذي قمتُ به في المصادر المذكورة .

(98) ابن قتيبة : المصدر السابق ، ١/ ٢٢ .

(99) البخاري :صحيح ، 3 / 1126 .

(100) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 / 239 .

(101) هذا الذي ذكرناه لا يتناقض مع ما ذكرناه سابقا من أن عليا اعتذر لأخيه عقيل من أنه لا يملك مالا ، و طلب منه الانتظار لوقت العطاء . فهو اعتذر له بأنه لا يملك مالا في ذلك الحين ، و لا يقصد الأملاك التي يمتلكها في المدينة وغيرها .

(102) ابن شبة ، أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري (ت ، 262هـ) : تاريخ المدينة المنورة ، تحقيق علي محمد دندل وياسين سعد الدين (بيروت ، 1417هـ-1996م) 1 / 136، 138 ، 140 ؛ الطبري : تاريخ ، 2 / 163 ؛ ابن تيمية : منهاج السنة ، 7 / 481، 48 ؛ الذهبي : الخلفاء الراشدون ، 398 ؛ ابن كثير : البداية والنهاية ، 7 / 353 – 365 .

(103) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 2 / 11 .

(١٠٤) المزي: تهذيب الكمال ، ٩ / ٥٠٥ ، ٢٠ / ٣٢٢ ، ٣٢ / ٤٧٧ .

(105) ابن عبد البر : الاستيعاب ، 3 / 1374 وما بعدها ؛ ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 1 / 284.

(106) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 1 / 312 .

(107) المصدر نفسه ، 2 / 218 .

(108) ابن حجرالعسقلاني : لسان الميزان ، 6 / 209 ؛ ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 3 / 34 .

(109) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 2 / 267.

(110) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 2 / 305 ، 310 ، 314 ، 319 .

(111) ابن قتيبة : المصدر السابق ، 2 / 218 .

(102) الطبري : تاريخ ،4 /650 وما بعدها ؛ ابن العماد الحنبلي : المصدر السابق ، 2 / 440 وما بعدها .

(113) شاه ، عبدالعزيز .الدهلوي ،غلام حكيم : مختصر التُحفة الاثنى عشرية ، اختصره وهذبه علامة العراق السيد محمود شكري الألوسي (د . ت) ، ٣٤.

(114) ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ١ / ١ .

(١١٥) ابن العربي : العواصم من القواصم ، ٢٠٩ .

(116) الذهبي : سير ، 13 / 296 .

(117) ابن النديم ،أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي (ت ، 438هـ) : الفهرست (بيروت ، 1978 م) 1 /115 ؛ الذهبي : سير ، 13 / 296 وما بعدها ؛ ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، 3 / 318 .

(118) ابن قتيبة / أنظر مثلاً ، 1 / 14 وما بعدها ، 66 ، 67 .

(119) ابن قتيبة : المعارف ، 84 .

(120) سبق توثيق ذلك .

(121) ابن قتيبة : المعارف ، 87 ، 88 .

(122) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، 2 / 305 .

(123) ابن قتيبة : المعارف ، 87 .

(124) ابن قتيبة : الإمامة و السياسة ، 2 / 304 وما بعدها .

(125) ابن قتيبة : المعارف ، ٨٨ .

(126) المصدر نفسه ، 2 / 306 .

(127) ابن قتيبة : المعارف ، 88 .